

إدارة الفشل وتبريره ليست نجاحاً يا "قادة"!!

كتب حسن عصفور/ وأخيراً عقدت قوى الحالة الفلسطينية ما كان يفترض أنه "لقاء تاريخي"، بعد انقطاع طال زمنه، وبلا جهد كبير فما حدث لم يكسر القاعدة التي حكمت معادلة المشهد السياسي منذ سنوات، ان "الفصيل ليس على خطأ.. لكن كل الفصائل على خطأ".

نظرية لا مثيل لها في عالمنا، حيث تغيب الرؤية المباشرة بقادم ملموس لتذهب الى البحث عن المجهول، فالحديث الذي تم تداوله خطابياً، سواء كان للحضور "قيمة رقمية" بين أهل فلسطين وطناً وشتاتاً، ام أنه فاقد لها، فتبارى الكل الكلامي لشرح "البديهيات السياسية"، لنكتشف أن الشعب لا يعلم مثلاً ان الضم وصفقة ترامب هما خطر يلحق بالقضية، فيما تفنن البعض في شرح كم هي منظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد، كأن هناك غير البعض الفلسطيني من يعمل لكسر تلك الحقيقة.

وهرب البعض من تحديد موقف من التطبيع بالحديث عن "تطبيع صريح" وآخر "خفيف"، في مهزلة فريدة كيلا يصدم مع طرفي الانقسام موقفهم من قطر وتطورات الموقف السعودي والبحريني والمغربي وغيرهم.

من الممكن أن يجد أناس تبريراً لما كان من "حالة مهرجانية"، بأنه تعبير مكثف عن "حالة جوع" نشط النقل التلفزيوني لها هرمون الكلام، فترنح اللقاء تحت ضربات اللغة، سليمة أم جريحة، وغاب الأصل المطلوب، وتجاهل كل المتحدثين أن واقع "النكبة الراهنة" هم لا غيرهم من أوصل القضية الفلسطينية اليه، ولا مسؤول غيرهم، كل بحجم دوره في القرار حكماً وحكومة، تحالفاً وكموناً.

حضر الكلام من نوع "الثلاثيات"، و"الرباعيات"، لكنه غاب كل ما يمكن أن يكون وقود لقطار تنفيذ تلك الرقميات، فيما تجاهل الكل حقيقة الفشل ومسبباته، ولم يقف منهم ليعرض الأمر على أن أصل الداء هو في هذا التجمع، وكل ما وصل من أمراض كونه لم يقدم ما يستحق قيمة وطنية يمكنها أن تكون جداراً حامياً للقضية الوطنية.

هل يمكن أن يكون هناك تصويب، أو باللغة التجارية السائدة جداً، "إصلاح" دون معرفة لما حدث كل ما حدث، بدلاً من الهروب من المصيبة التي فتحت باب النكبة الثالثة، المعروف بمسمى "الانقسام"، ومسبباته وأدواته واطرافه، كأنه حدث هامشي، فذلك ليس سوى الفشل الأول – الأكبر لـ "بهرجة اللقاء الكونفرنسي"، وتأكيد ان ممر الخروج من الكارثة ليس آمناً، بل وليس سالكا أبداً.

هرب الحاضرون من رسم محددات أولية يمكنها أن تمثل "رافعة" لرؤية قادمة، وتركوا الباب موارباً، ومن الآن يمكن قراءة اتهام هذا الطرف أو ذاك بأنه من تهرب من تطبيق ما كان يجب تطبيقه، ولو أن هناك نسبة من الجدية السياسية واحترام الشعب الفلسطيني، لكان هناك قرارات فورية منها:

*وقف الاعتقالات السياسية – الأمنية المتبادلة بين طرفي النكبة، وإطلاق سراح المعتقلين فوراً.

*تنفيذ بعض قرارات الرسمية الفلسطينية فيما يتعلق بـ "فك الارتباط"، كرسالة عملية أن القادم مواجهة وليس مفاوضة.

*قيام حماس بالإعلان رسمياً أنها جزء من السلطة الفلسطينية القائمة، وأن الشكل الحكومي القائم مؤقت.

*التزام حماس بما سيصدر من مراسيم وقرارات رئاسية عامة، وأن تتوقف عن إصدار أي قرار عام دون التشاور مع الحكومة المركزية.

*وقف كل ما يتعلق بجهات تنفيذ القانون في قطاع غزة، واعتبار القضاء والنيابة جسم واحد، ويممن الاتفاق سريعاً على آلية خاصة لذلك.

*إعلان رئاسي بوقف كل قرارات الحصار العامة على قطاع غزة وخاصة التي تتعلق بالموظفين، رواتباً وحقوق.

*ذهاب قيادات حركة فتح من أبناء قطاع غزة المتواجدين في الضفة إلى القطاع فوراً، كرسالة سياسية خاصة.

بعض خطوات لا تنتظر لجاناً وبحثاً ونقاشاً، لو أن الأمر حقا بحثاً عن مسار جديد نحو إزاحة "الظلامية السياسية" السائدة منذ عام 2006 وحتى تاريخه.

ولكن، الهروب منها تأكيد على المؤكد سابقا، ولا "مفاجأة" في المهرجان اللغوي سوى أن البعض الفلسطيني تعرف على بعض من يقولون أنهم "قيادة" للشعب، وربما غالبية الشعب قال لبيتهم استمروا "محجوبين".

الخيطة المركزي للمتحدثين كان تبريرا للفشل وتأكيدا على إدارته... وتلك شهادة مضمونة تماما لعدم النجاح.

ملاحظة: ارتكب الوفد "الوزاري" القادم من رام الله خطيئة صريحة بأن يبدأ نشاطه بلقاء مسؤول فتح (م7)، وكأنها رسالة الفصيل فوق أهل القطاع...سقطه سياسية تؤكد ان الانقسام بات "ثقافة" وليس ممارسة فقط!

تنويه خاص: خطاب هنية في لبنان عن "صواريخ حماس" القادرة لضرب ما بعد بعد تل أبيب تجارة ضارة جدا للشعب الفلسطيني، وتأكيد ان حماس لا تقيم وزنا سوى الترويج لذاتها كذبا ام غير ذلك.

الانقسام خيانة.. صحيح ولكن من المنقسمين وراعيهم!

كتب حسن عصفور/ ما يقارب الـ 14 عاما، والانقسام الفلسطيني حقيقة سياسية صارخة، لم تفد به ومعه كل المحاولات لوضع حد لتلك الكارثة، التي اعتبرت بمثابة "نكبة" توازي نكبة الاغتصاب والتهجير، لأنه فتح الباب واسعا لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني مقابل تنفيذ المشروع "التهويدي التوراتي"، ولم يعد الأمر كلاما أو تقديرا، بل أصبح واقعا عمليا يلმسه المواطن قبل المسؤول.

وليس سرا أن الانقسام، صناعة أمريكية – إسرائيلية خالصة، بتمويل ودعم قطري، بدأ التخطيط له ما قبل قرار شارون بالخروج من قطاع غزة نهاية 2005، دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، رغم الإشادة برئيسها ودوره السياسي، ما فتح الباب لحركة حماس أن تسرق المشهد وتعتبر ما حدث "نصرا لها وللمقاومة"، وهو ما كانت إسرائيل تريد تسويقه.

تلك كانت نقطة الانطلاق لتطبيق "خطة الفصل – التهويد"، التي ساهمت حماس في تمريرها بالادعاء أن ما حدث تحت "ضرباتنا"، علما بأنها لم تكن سوى

جزء من "خطة شارون"، التي سبق ان أعلن بعض من بنودها منذ عام 1984 وأعادها في لقاء مع الرئيس محمود عباس عام 1995، في اللقاء الأول بينهما (سري) بالنقب.

وترافق ذلك، مع إعلان حماس موافقتها للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي دون شروط مسبقة، والتي صممتها أمريكا وإسرائيل، لإدخال حماس ضمن المؤسسة الرسمية، وكانت قطر هي الوسيط – الراعي لذلك، وحدث ما حدث من نتائج انتخابات يناير 2006، بالمفاجأة الكبرى، فوز حاسم لحماس، رغم انها تساوت في التصويت النسبي مع فتح.

ومنذ اللحظة الأولى، وخلال خطاب رئيس الحكومة الحمساوية إسماعيل هنية الأول لنيل الثقة في التشريعي بحضور الرئيس عباس، أعلنت "شقاقا سياسيا" صريحا عن البرنامج الرسمي للرئيس والسلطة، ولم يتدخل الرئيس لرفض ذلك "النهج" مستخدما حقه الدستوري وفق القانون الأساسي، والمفارقة الأكبر أن أمريكا وإسرائيل تجاهلت ما جاء بخطاب هنية دون أي اعتراض، بل فتحت الباب لحوارات معها.

لم يكن الانقلاب العسكري يونيو 2007 سوى الخطوة العلنية لفرص انقسام تم صياغته بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، ولم تتحرك فتح ولا المؤسسة الرسمية لمواجهة الانقلاب عمليا وقانونيا، بل ساعدت في تنفيذه بأمرها الموظفين كافة بالجلوس في البيوت، لتقدم خدمة مجانية لحماس باستبدالهم بموظفيها.

الانقسام لم يكن حدثا عابرا، بل معلوما تماما، وكل وطني فلسطيني يدرك انه ليس هدية لإسرائيل بل هو صناعتها، ولذا صحيح القول تمام أن الانقسام خيانة وكل من يؤيده خائن.

وهنا نفتح باب الأسئلة التي يفرضها قول قيادي فتحاوي مفترض أنه معني بملف "المصالحة" التائه، من هم الأطراف المنقسمة حاليا، ولماذا استمر كل تلك السنوات، ومن الجهات الراعية له بل والممولة رسميا كانت ولا زالت له، أليست قطر دون غيرها من الدول العربية راعيته وصاحبة التمويل المباشر له من خلال حماس.

وفي السياق، هل يمكن اعتبار تمويل قطر الأخير للسلطة الفلسطينية جزءا من ذلك الأمر لاستمرار الانقسام وإدامته، خاصة وهي المفاوضات الرسمي مع دولة الكيان نيابة عن حماس.

وافترضنا أن "اللقاء الكونفرنسي" لم يصل الى ما أشار له من وحدة سياسية، هل سيبقى الوصف بأن المنقسمين خونة، وأن الممول له يمثل خطرا على القضية الوطنية يفوق أي خطر، باعتبار أن الانقسام هو الخطر الأكبر على فلسطين، ما لم ير البعض غير ذلك ويستبدل خطر التطبيع عنه، في خدمة سياسية للمشروع التهويدي بوعي أم بغباء سياسي.

لو حقا هناك إدراك عملي لأن الانقسام خيانة لكان السلوك السياسي فوري لحصاره، بعيدا عن متاهة تشكيل لجنة، رغم ان كل ما يمكن أن يقال قد قيل حقا، وهناك آليات لا يمكن لأي لجنة "وازنة" ام فاقدة للوزن صياغة ما يخرج عنها.

لو كان الهدف اللقاء وطنيا فعلا، وليس هدفا مدفوع الأجر، لجاء البيان بتنفيذا لبعض مما اتفق عليه، لكن الأمر كان غير ذلك تماما، وحساباته ليست ضمن الجدول الوطني الفلسطيني.

الكلام لم يعد بلا جمر ك كما يقال، بل هو الجمر الذي سيكون باهضا جدا في قادم الأيام.. فتحسسوا رؤوسكم ما لم تضعوا حدا للخيانة التي تعيشون بها!

ملاحظة: هل حقا يمكن أن ندرك وجود تغيير جدي في آلية مواجهة المشروع المعادي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "غائبة" سوى تصريحات فردية لأعضائها ومقالات بحساب خاص لأمين سرها.. هل حقا هي قيادة أم مقودة!

تنويه خاص: أهل قطاع غزة يبحثون ما يقيهم وباء فايروس كورونا، وليس لكلام في الهواء عن ضرب تل أبيب وما بعد بعدها... حياة الناس أولوية مش مسرحية يا هذا!

الرئيس محمود عباس: أوقف "الدنكشوتية السياسية"!

كتب حسن عصفور/ من حق القيادة الرسمية الفلسطينية أن تسجل كل ملاحظاتها النقدية، علنا أو سرا على الاتفاقات الأخيرة مع إسرائيل، وتعمل كل جهدها الممكن من أجل تصويب معادلة المشهد السياسي، وذلك فعل لا يمكن لأي كان ملامة من يقوم به، ما دام الأمر يأت دفاعا عن فلسطين القضية والمصير.

ومن بين قواعد الاحترام ومصداقية المواقف، كيفية وضع "أسس ثابتة" لتناول الخلافات أو التباينات التي نشأت عربيا، وكان من المفروض بعد فشل المشروع الفلسطيني في وزاري عربي، وعدم تبني نص الإدانة، ان يتم عملية تقييم "موضوعية" ليس بقبول ما يجب أن نقبل، ولكن بكيفية أن نعارض بما لا يصبح "الفلسطيني" في موقع دفاعي ضعيف، بل وشبه معزول.

"موضوعية" الرفض هي أعقد فنون السياسة، والتي يجب أن تكون هي ناظم الموقف الوطني الفلسطيني فيما نختلف عليه مع الدول العربية، عدا دولة واحدة، وذلك لا يمكن اعتباره "انتصارا"، أي كان صحة او عدالة ما ترى قيادة الشعب في اللحظة الراهنة.

منذ لحظة الإعلان عن الاتفاق التطبيعي بين الإمارات وإسرائيل ولاحقا البحرين، بدأ واضحا أن هناك من يبحث عن حفر مطبات للقرار الفلسطيني، بل ونقل المعركة من جانب الى آخر، وخلق جدر عدائية مع دول عربية بل التفكير فيما ينفع وليس فيما يسمم ما هو أصلا مسمم، وتلك لم تكن يوما سمة للمسار الرسمي الفلسطيني، وتاريخيا كان العمل على كيفية حصار ما يضر، وليس نشر كل أدوات الخطيئة.

ويبدو ان المشهد العام يزداد تدهورا بل وفقدان للمصداقية السياسية، عندما أوقفت الرسمية الفلسطينية أي موقف نقدي أو رافض لموافقة دولة قطر على "الخطة الأمريكية للسلام" المعروفة باسم صفقة ترامب، رغم ان القبول صريحا وفجاء، وبالمنطق ذلك هو الخطر المباشر على القضية الفلسطينية، ويفوق عملية التطبيع لو أن الأمر بالقياس الضرر الفوري، بل أن بعضا من أعضاء مركزية فتح والتنفيذية عملوا مروجين للموقف القطري الأخطر، فيما يفتحون كل "غضبهم"

الذي نعرف حقيقته جدا على غيرها، وهو ما يفتح الباب لكل أسئلة "الشيطان السياسي"، ومنها:

*هل حقا ترفض القيادة الفلسطينية التطبيع مع إسرائيل، لعرب دون عرب، وهل موقفها يسير في خط مستقيم ام متعرج وفقا لحسابات خاصة جدا لا علاقة لها بالمصلحة الوطنية.

*هل صمت الرئيس عباس وفريقه (لا نضع حماس هنا) على قبول قطر الصفقة الأمريكية، جزء من ترتيب سياسي قادم، أم انه حساب سياسي غير معلن.

*هل تجنيد شخص مروج للسياسة القطرية عبر عداء مكشوف مع الإمارات والبحرين وغيرها من دول قادمة، هو قرار وطني فلسطيني أم "قرار" غير ذلك تماما.

*هل فتح الإعلام الرسمي الفلسطيني لنشر كل تصريح ضد الإمارات والبحرين وبلغة في كثير منها "ساقطة سياسيا"، ومنع أي مساس بقطر مع أنها الممول الرسمي للانقسام، والمروج الجديد لصفقة الضم والتهويد، ثابت سياسي جديد.

وكي لا يبدو الأمر هروبا من موقف لآخر، ليس مطلوبا من الرئيس عباس ومن معه فريقا أو فصائلا، أن يفتح نيران حروبه ضد هذا أو مع ذلك، ولكن ان تصبح "الحكمة السياسية" قاعدة ناظمة للموقف، وأن تكون أداة القياس وطنية لا أكثر.

السيد الرئيس محمود عباس، لست بحاجة لتذكير كم ان "الغوغاء" كانت دوما حاضرة في المشهد الفلسطيني، وهدفها لم يكن يوما وطنيا، فلا تسمح للغوغاء أن ينقلوا الأمر من حركة تحرير وطني الى حركة تدمير وطني... وهناك من يتربص بفلسطين التاريخ والمستقبل... ومن بين ظهرانيك!

قد يلخص المثل الشعبي المصري خفيف الظل "فتح عينك تأكل ملين" كثيرا من الشرح... غير ذلك معلوم تماما... فتحرك قبل أن يصبح الندم سيد المشهد.

ملاحظة: إذا لم يستقل أبو الغيط من منصبه بعد "الدعوة الصاروخية" لصائب عريقات، ماذا سيكون حال الموقف الفلسطيني... طيب هو الجامعة العربية ضد التطبيع أصلا يا دكتورووور!

تنويه خاص: الفصل الوحيد الذي تقدم بملاحظات سياسية خارج الحسابات "الحزبية" لصفقة "إسطنبول" الفتحاوية الحمساوية كان الجبهة الشعبية...معقول الباقي موافقين على مصادرة ذاتهم...شكلها كورونا أثرت على التفكير!

"العربية"...وتحريض ضار على الفلسطينيين في لبنان!

كتب حسن عصفور/ فتحت زيارة رئيس حركة حماس إسماعيل هنية الى لبنان، والتصريحات التي أطلقها، ردات فعل متباينة، وبلا شك فمظهر الزيارة الى مخيم عين الحلوة كان الأكثر حضورا نظرا للجانب الاستعراضي الذي صاحب الزيارة، ومحاولة حماس استغلاله في غير مكانه، بل وصلت ببعض كتابها فاقد البصيرة السياسية، اعتبارها تغييرا نوعيا في المعادلة السياسية، تضخيم رغم بعده عن الواقع، لكن هدفه العملي خدمة هنية في معركته الانتخابية المقبلة داخل حماس، سينتهي الأمر بأسرع مما يتوقعون.

وبعيدا عن الموقف اللبناني من زيارة هنية، مرحبا او رافضا أو بين بين، فما كان ملفتا حقا، ما قامت به قناة "العربية" السعودية من بث تقارير تحريضية على الوجود الفلسطيني في لبنان، بطريقة تفتح الباب لكل أعداء الفلسطينيين من قوى ليست مجهولة لشن حملة حول هذا الوجود.

ليس مفهوما أبدا، تقرير "العربية" بأن زيارة هنية الى المخيمات الفلسطينية سيضعها في خدمة "الوجود الإيراني"، استنتاج غاية في الغرابة، ليس لعدم واقعيته بل الحقيقة أن القناة وقت فريسة لدعاية حمساوية، أنها أصبحت القوة المقررة في الشأن الفلسطيني بالساحة اللبنانية.

تقرير "العربية"، ونشرات أخبارها، ليست بعيدة عن الحقيقة فقط بل هي وقعت في سقطة سياسية قبل أن تكون إعلامية، كان بالإمكان لقناة محترفة ان ترسل فريقها الى مخيم عين الحلوة بعد زيارة هنية، وتلتقي بالناس وليس بالسياسيين وتصور من شوارعه واقع الأمر فيه، وكان لها أن تكتشف وبسهولة أن واقع الأمر بعيد جدا عن تقرير حمل شبهة سياسية لا يليق أن تسقط بها قناة محترفة.

أن تستخدم القناة موقف "حماس" وتحالفها مع إيران للتحريض المباشر على الوجود الفلسطيني في مخيمات لبنان، فذلك أمر غريب حقا، وغير مفهوم سوى انه شكل من "الخلط غير المبرر" بين موقف وآخر، وواقع المخيمات بعيد كليا عما وصلت اليه "العربية".

ولا زال الوقت متاحا أن ترسل القناة فريقا لتقصي الحقيقة السياسية من أرض المخيم، وليس من "أفواه" حاقدين على فلسطين القضية، أي كانت مسمياتهم، وعدم القيام بذلك والإصرار على الخطيئة الإعلامية، يكشف أن الأمر له ما له، وهذا يستدعي ضرورة الرد الفلسطيني من داخل المخيمات على التقرير التحريضي السام.

يجب على القوى الفلسطينية أن تعقد اليوم قبل الغد مؤتمرا صحفيا للرد على ما جاء في تقرير لو تم الصمت عليه، سيصبح قاعدة بيانات سياسية ضد الوجود الفلسطيني، وتصبح الدعاية الحمساوية "وثيقة إثبات"، في غير واقع الأمر.

الاستخفاف بما نشرته "العربية" من تقرير تحريضي ضد الفلسطينيين في لبنان، أكثر خطورة من حملة وزير العمل اللبناني السابق العنصرية، وقد نشهد في قادم الأيام مثيلا لها من وراء ذلك التقرير السام، والذي سيكون أساسا لاستخدامه في تصفية حسابات لبنانية لبنانية وبعض اللبنانية والفلسطينيين.

وننتظر من المؤسسة الرسمية الفلسطينية (السياسية والإعلامية)، ان تتقدم برسالة الى مسؤولي "العربية" لوقف تلك الحملة التحريضية، وتصويب الخطيئة بتقرير واقعي من داخل المخيمات ومع قيادتها ولجانها الشعبية، دون ذلك فمن حق الفلسطيني أن يشتم رائحة سياسية كريهة يتم تحضيرها لفلسطيني لبنان ثمنا لتسوية ما يكونون هم ضحيتها!

ملاحظة: وضع نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري عقبة كبرى أمام المصالحة... الحديث عن بقاء كتائب القسام قوة مستقلة خارج أي تنظيم أممي رسالة صريحة.. أنتم في واد وهم في واد..وسلاما لـ "اللجنة الوازنة" جدا!

تنويه خاص: بيان مجلس التعاون الخليجي المدين تصريحات قوى فلسطينية
مسيئة، يمثل جرس إنذار مبكر... فلا تستهينوا بما ورد فيه... اختلفوا مع حكام
الدول دون المساس بشعوبها... التوضيح ضرورة!

"القيادة الفلسطينية" لم تعرف كيف تغضب!

كتب حسن عصفور/ ربما يعتقد البعض الفلسطيني، أن ما حدث في اللقاء
الوزاري العربي يوم 9 سبتمبر جاء مفاجئا، بل أن هناك من حاول الترويج
ضلالا بقرار داعم للموقف الرسمي، ولكن ما حدث لم يكن سوى تعبير "واقعي"
عن المشهد السياسي العربي.

منذ الإعلان عن قرار الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي فقدت "القيادة الفلسطينية"
قدرتها على إدارة المسألة السياسية، ولم تدرك كيفية التعامل مع تلك الخطوة،
ضمن "قراءة واقعية" للموقف الرسمي العربي، وتجاهلت كثيرا ان هناك دول
مركزية، ليست ضد الموقف الإماراتي، فهي تمتلك علاقات رسمية مع إسرائيل،
وهناك غيرها له علاقات بشكل أو بآخر.

لم تدقق "القيادة الفلسطينية"، في غياب أي موقف عربي رافض علنا للاتفاق،
وذلك وحده كان يكفي لأن تقف لوضع خطة سياسية بعيدا عن "شخصنة
الرغبة"، في كيفية مواجهة التطور الجديد، بما يخدم القضية الوطنية، وليس
البحث عن وسائل تخلق جدارا من الفراق مع المحيط العربي، كما حدث في
سلوك وتصرفات "صبيانية" فاقدة للمسؤولية، خاصة في زمن هو الأكثر بعدا
عن الدعم للقضية الفلسطينية.

ما قبل اللقاء، غابت أي حركة فلسطينية دبلوماسية فاعلة، واكتفت بالجلوس
وتناضل عبر تقنية الزوم او الاتصال الهاتفية، فقدت دور التأثير المباشر
والحيوي، واكتفت بتسجيل "انتصارات وهمية"، واعتقدت انها حققت المراد من
أهل العباد في بلاد العرب، وما عليها سوى أن تقول قولا ليسارع الجمع بتأييد
قولها...

وجاء اليوم "المشؤوم" لتكون الصدمة الكبرى، بأن فلسطين كانت "وحيدة" بلا أي سند أمامها وظهرها الى الحائط، فيما ذهب اليه من موقف لإدانة القرار التطبيعي، وكان الإصرار على نص لغوي بعينه، رغم اكتشاف واقع التصويت مثل انعكاسا لفقدان الرسمية الفلسطينية قدرة القراءة السليمة للمتغيرات، وبموقفها هذا خسرت كثيرا، ومعها خسرت القضية الفلسطينية، رغم أن الأمر كان له أن يكون في مسار آخر تماما لو استبدلت كلمة بكلمة.

الذهاب الى "خيار الإدانة" أو الخسارة، كان هو الخيار الأسوأ وطنيا، فليس دور القيادة تسجيل انتكاسات مضافة لما حولها من انتكاسات، بل عليها البحث عن تضيق حلقتها بالمستطاع، وكان بالإمكان ذلك، لو كانت إدارة المشهد بعيدا عن "نرجسية الموقف"، أو "خصومة ذاتية" باتت هي الناظم للموقف.

هل كان الرئيس عباس يعتقد ان مصر والأردن يمكنهما إدانة قرار التطبيع في بيان عربي رسمي، هل كان لقطر والسودان والمغرب وتونس وعمان إدانته، حتى العربية السعودية التي روجوا أنها مع الموقف الفلسطيني هل كان لها أن تؤيد "النص الفلسطيني الإداني"، من كان يعتقد ذلك عليه أن يأخذ إجازة سياسية لإعادة تعلم كيفية التقييم باعتباره مقدمة لاتخاذ القرار.

وتصل المصيبة الى قمتهما عندما تقرأ لوزير خارجية فلسطين، عن خروج أكثر قوة وتمكن من تحقيق "انجاز" بمنع تأييد التطبيع، تخبط غريب لا يقود أبدا لإمكانية صياغة رؤية سياسية تخدم القضية الوطنية في ظل ظروف قد تكون الأكثر ظلاما لفلسطين، خاصة وترافقها مع استمرار النكبة الانقسامية.

لا ضرورة لفتح دفتر المحاسبة لمن أوصل الأمر الى ما صل اليه، ولكن لا يجوز أيضا ألا يتم مراجعة حقيقية وشاملة لأدوات أصابها "شلل دماغي"، بل وقادمت بعملية تضليل واسعة، أو همت الفلسطيني أنه على باب نصر مبين، فيما يجب البحث عن كيفية العمل في المرحلة المقبلة، بدلا من فتح "بكاية سياسية" للهروب من المسؤولية المباشرة عن تلك "الخطيئة".

الرئيس عباس قبل غيره، مطلوب أن يعمل على "صياغة رؤية جديدة" تأخذ بالاعتبار الحدث العربي، وكيفية التعامل مع المرحلة القادمة، ورسم آليات عمل

فاعلة بعيدا عن الضجيج الكلامي الفارغ، وربما حان وقت لتغيير بعض الأدوات التي لعبت دورا "تخريبيا" فيما حدث.

ومجددا لكي يصدق المحيط موقف الرسمية الفلسطينية، عليها أن تبدأ بذاتها خطوات ابتعاده عن دولة الكيان... والبدء بفك الارتباط فعلا وليس بيانا.

من الحكمة السياسية أن تتعلم "القيادة السياسية"، كيف تغضب، فذلك سبيل هام لبناء ما سيكون دون خراب أكثر!

ملاحظة: حلت ذكرى غياب أحد أهم قيادات العمل الوطني بشير البرغوثي في يوم حزين... أبو العبد قيادي من طراز خاص كان يدرك كيفية إدارة اتخاذ القرار بعيدا عن ضجيج المحيط... لم يسمح للصراخ أن ينتصر... سلاما لك حيث أنت وستبقى علامة فارقة في مسار فلسطين السياسي.

تنويه خاص: الاصرار على تصدير الفاشلين الى واجهة المشهد ليس سوى تدوير الفشل... وقطعا لن ينتج نصرا!

"المسألة الأمنية" مفتاح نهاية الانقسام الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ انتهى "اللقاء الكونفرنسي" بين فصائل المشهد الفلسطيني ببيان أشار الى ضرورة تشكيل "لجنة وازنة" لوضع ما تراه لوضع نهاية للانقسام، وافترض ايضا بصدق ما جاء كلاما، واقتنعت تلك القوى أخيرا بأن مشروع التهويد سيدمر كل مكتسبات الثورة والشعب، فهل تدرك ان جوهر الأمر راهنا ليس قضية سياسية فحسب، بل هناك ما أكثر تعقيدا.

فالدعوة لتشكيل "جبهة مقاومة شعبية" في الضفة الغربية يتطلب تحديد سبل المواجهة، وألا تترك للاجتهادات الفصائلية، فالاتفاق على أشكال العمل الكفاحي في المرحلة الراهنة قد يوازي الاتفاق على البرنامج السياسي، بل ربما يفوقه كثيرا، لتداخل المهام وما تفرضه من أشكال مقاومة.

وتحديدا، كيف سيتم التعامل مع وجود جبهة مقاومة شعبية، ونشاطات عمل عسكرية مسلحة (بالضفة والقدس)، من قبل أجهزة السلطة الأمنية، هل يتم تغيير

الرؤية بما يتوافق وأن العمل العسكري ضرورة كفاحية في ظل الاحتلال، وهل سيفتح باب العمل لكل الفصائل بما فيها حركة فتح، التي أسست العمل الثوري المسلح وقادته فترة طويلة، بل هي ولا غيرها من لعب دورا رئيسيا الى جانب أجهزة السلطة خلال المواجهة الكبرى مع دولة الاحتلال من 2000 حتى 2004، ودفعت ثمنا يليق بفتح الثورة.

هل تدرك قيادة السلطة، او قيادة الدولة، لو تم الإفراج عنها في سياق مصداقية القرارات بفك الارتباط حقيقة مع دولة الكيان، أن الدور الأمني لا يجب أن يعود كما كان يوما كل في طريق، ولذا قد يصبح واجبا التفكير العملي بالسبل الكفيلة بذلك، وبما يحمي الكيان الفلسطينية، سواء بالموافقة على ممارسة الكفاح المسلح أو بالحد منه ضمن "استراتيجية موحدة".

تغيب هذه المسألة من جدول النقاش الوطني هو هروب غير منظم، وترسيخ ان الانقسامية باقية ما بقيت التحركات المنفردة في واحدة من القضايا الحساسة، والاتفاق هنا لا يعني رسم خريطة كيفية تنفيذ العمليات لهذا الفصيل أو ذاك، بل بمبدأ التنفيذ ذاته، ودون ذلك فالصدام قادم لا محالة.

وفي قطاع غزة، تعتبر المسألة الأمنية أكثر تعقيدا من الضفة الغربية والقدس، لأنها ترتبط بجانبين، الأول يتعلق بأجنحة عسكرية تمتلك سلاحا أقوى من أجهزة السلطة (السلطة هنا يقصد بها المركزية في حال التوافق)، ولها استراتيجيات عمل خاصة بكل فصيل.

الثاني، القوات الأمنية لحركة حماس التي أصبحت بعد الانقلاب منذ عام 2007 القوة البديلة لأجهزة أمن السلطة، أعداد بعشرات آلاف بمواقع وألقاب لم تعد هامشية، ولذا يجب البحث العملي في كيفية حل معضلات ذلك، وكيفية تشكيل "أجهزة أمنية" متعددة الولاءات لسلطة واحدة.

من باب التذكير، في عام 2003 اتفق وفد من حماس ضم الشهيد عبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل هنية (رئيس حماس الحالي) مع وفد من فتح ضم محمد دحلان وسمير المشهراوي على ورقة تفصيلية لتوحيد "الأجنحة العسكرية" في جيش وطني فلسطيني، وقد وافق الشهيد الخالد أبو عمار على تلك الرؤية، وكان لها أن تمثل مفتاح مرحلة جديدة من الشراكة السياسية ضمن النظام القائم.

لكن دولة الاحتلال لم تترك الأمر للزمن فقررت ان تتدخل لتغتال د. الرنتيسي بعد أيام من تلك الورقة، التي يمكن العودة اليها، كأساس هام لأي بحث في المسألة الأمنية، لو أن البحث عن نهاية للانقسام قضية صادقة وليست لعبة فصائلية كل له ما يخفي من ورائها.

دون ذلك، ذلك يصبح الحديث عن مرحلة توافقية جديدة ليس سوى "مكذبة مضافة" لما كان من مكاذب طال أمدها.

ملاحظة: زيارة هنية الى مخيم الحلوة كان لها أن تصبح خدمة لتعزيز الحضور التوافقي، لكنها فتحت من المخاوف السياسية أضعافا، ومن يراقب إعلام حماس بعدها يتأكد أن حماس بدأت العمل لإزاحة فتح من مكانها...!

تنويه خاص: قبل ضياع مستقبلهم... على الحكومة الفلسطينية وعبر سفارتها في القاهرة، ان تعمل كل ما يجب من أجل فتح معير رفح لعودة طلبة غزة الى جامعاتهم في مصر... فتلك مصلحة عليا يا سادة!

الى بعض الأشقاء... الفلسطيني فقد الشريك الإسرائيلي للسلام!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، تم توقيع "الاتفاق الثلاثي" بين الإمارات والبحرين مع دولة الكيان الإسرائيلي يوم 15 سبتمبر 2020، وبعيدا عن النصوص المعلنة، والتي أساسها العلاقات الثنائية وبعدها عن تناول جوهر الصراع، والدعوة الى "حل تفاوضي" يأخذ تطلعات الشعبين مع التأكيد على "خطة ترامب"، التي هي أساس مكنم الخطر السياسي على المشروع الوطني، من حيث بعدها "التهويدي" في الضفة والقدس، وشطبها قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية واللجئين.

ولنترك مناقشة تفاصيل الاتفاق أو المعاهدة، المعلنة الى حين آخر، رغم أنه لم يعد قيمة سياسية كبيرة لذلك سوى تسجيل ملاحظات "توثيقية"، لن تغير واقع الأمر شيئا، ولكن الأهم للشعب الفلسطيني، تلك الحملة السياسية – الإعلامية التي

بدأت منذ فترة وتكثفت عشية التوقيع وبعده، لتضع الأمر وكأن "الفلستيني" أضع كل فرص السلام، وعليه ان يلحق بقطاره قبل فوات الأوان.

والحقيقة، ان تلك الحملة تكشف مسألة غاية في الحساسية، وهي غياب مطلقها عن قراءة التاريخ السياسي المعاصر في الصراع والتفاوض الفلستيني الإسرائيلي، وخاصة الجانب المتعلق بعملية السلام والاتفاقات الموقعة بين الطرفين رسمياً، منذ عام 1993، وقبلها مفاوضات بدأت في مدريد واشنطن، والتي كانت "فخا سياسياً" صريحاً.

من حق أي كان تبرير ما يراه صواباً له ولبلده، ولعل وزير داخلية البحرين راشد بن عبد الله آل خليفة، كان دقيقاً في وصف المشهد، ولخصه بالطريقة الأنسب، " لو فلستين قضيتنا العربية فبلدنا قضيتنا المصيرية"، تلك هي المسألة، المصلحة الخاصة هي القرار ولا غيرها، ولذا من الأفضل ألا تبدأ حركة التبرير بالذهاب بعيداً، للتشكيك في الموقف الفلستيني تاريخياً، وتحميله مسؤولية فشل تحقيق السلام.

بعلم أو بجهل، فتلك المقولات، عندما تأتي من ساسة أو إعلاميين خليجين كبار، تكشف انحيازاً مفاجئاً للرواية الصهيونية بجانبها اليميني واليميني المتطرف التي ترفض رفضاً صريحاً السلام مع الشعب الفلستيني، وليس من السهو أن تتحدث الاتفاقية بين الإمارات ودولة الكيان عن اتفاقات سلام مع مصر والأردن، وتتجاهل كلياً اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) 1993 وما تلاه من اتفاقات تكميلية، فننتياهو لم يعترف بالاتفاق ولن يعترف به أبداً.

فهل تساءل بعض الأشقاء الذين ذهبوا بعيداً في "ملامة الفلستيني"، لماذا يرفض ننتياهو وفريقه وتحالفه الاعتراف كلياً باتفاق أوسلو، والمفترض نظرياً أن الفلستيني قدم "تنازل تاريخي" من أرض فلستين من أجل السلام، وهل يعلم من يفتح النيران لوما واتهاماً بل وتهديداً، أن الليكود ورئيسه الراهن، من كان رأس الحربة لاغتيال اسحق رابين، فقط لأنهم اعتبروه تنازل عن البعد التوراتي في الضفة الغربية والقدس.

لل بعض العربي، هل يستطيع أي منهم أن يحصل على بيان من ننتياهو يعتبر الضفة الغربية والقدس أرض فلستينية محتلة، لو تمكنوا فقط من ذلك سنقول لهم

أحسنتم فعلا، ولكن ذلك هو المستحيل السياسي مع نتنياهو، الذي لا يمكنه النطق بتعبير الضفة ويستبدلها في لغته بـ "يهودا والسامرة".

لا نريد منهم أن يعترف نتنياهو بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، فهل يعتبر ذلك تطرفا فلسطينيا، وهو ما ضمنه اتفاق أوسلو بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أرض فلسطينية ولهم الولاية عليها، كما نصت كل قرارات الشرعية الدولية عليها، نصوصا صريحة دقيقة محددة، فهل أيضا الأمم المتحدة باتت فاقدة الصواب وأضاعَت "كل الفرص" التي أتاحت لها.

من حق البعض أن ينتقد طريقة الرفض الفلسطيني الرسمية والفصائلية، وذهب البعض أبعد كثيرا من التعبير عن "الوطنية الفلسطينية" خدمة لغير الفلسطيني، لكن السلوك الخاطيء لا يقابله أبدا محاولة "تزوير" تاريخ ثمنه دم وشهداء وتضحيات واغتيال قيادات الثورة والمنظمة وقائدها التاريخي راعي اتفاقات السلام ياسر عرفات.

لن نقوم بعملية جرد تفصيلي لكل ما كان من اتفاقات، و فقط سنمر مرورا سريعا عليها، فقد تعيد تلك بعضا من صواب :

13 سبتمبر 1993 توقيع إعلان المبادئ في واشنطن.

4 مايو 1994 توقيع اتفاق غزة أريحا.

سبتمبر 1995 توقيع الاتفاق الانتقالي.

اغتيال رابين في نوفمبر 1995 ردا على الاتفاق.

1996 تفاهم الخليل مع نتنياهو

1998 مذكرة واي ريفر مع نتنياهو وشارون برعاية كلينتون، تم ابطال مفعولها مباشرة في مطار اللد

2000 قمة كمب ديفيد كانت الأقرب للحل، ولكنها وضعت لغما خاصا بتهويد البراق ما يمسه السيادة الفلسطينية.

وتلاها بعد ذلك "خطة تينيت و2001، وخطة بوش ما يعرف بـ "حل الدولتين"
ثم خريطة الطريق وتفاهات كولن باول، وجميعها وافقت عليها القيادة
ال فلسطينية ورئيسها الشهيد أبو عمار، ورفضتها إسرائيل بتحالفها الحاكم.

هل لأي من السادة الذين يحملون المسؤولية للفلسطيني وتجاهلوا الإسرائيلي أن
يجدوا موقفا من نتنياهو وتحالفه وتكتله يؤيد أي من تلك الاتفاقات والمقترحات.

يا سادة: الفلسطيني فقد "الشريك الإسرائيلي للسلام" منذ نوفمبر 1995 وليس
بعده، وإن عثرتم عليه ويعترف بما سبق وأن الضفة والقدس أرض فلسطينية
ولايتها خالصة عليها، عندها تقدموا...والى حين ذلك فالخير أن لا تخدموا رواية
عدو كان وسيبقى، ما دام لم يعترف بحق الشعب الفلسطيني المنصوص عليه في
قرارات الشرعية الدولية، واتفاقات فلسطينية.

ملاحظة: على القوى الفلسطينية كافة (حكما وفصائل) أن تعيد قراءة رد فعل
الشعب من دعوتها التظاهرية .. عزوف يفوق كثيرا حركة الجعجعة
التلفزيونية....ويبدو أن ذلك كان سببا للبحث عن صاروخ يكون "جائزة ترضية"
لفشل الحراك الشعبي!

تنويه خاص: الحديث عن "اتفاق مقابل حماية" ليس سوى تعبير عن جهل سياسي
مطلق، كما جهل بعض العرب بحقيقة الفلسطيني...نصيحة لمرددها لا تسقط في
السياسة بحثا عن شهرة مصطلحية أو لغيرها!

"انفجار غزي" صحيح ولكن ضد العنوان الخطأ؟!

كتب حسن عصفور/ وكان "مخزون الغضب" الذي امتد منذ الانقلاب الحزيراني
الحمساوي الأسود، انفجر فجأة يوم 29 سبتمبر 2020، حيث خرج كل من يملك
قدرة تعبير كلامية، سوسشالجية، إعلامية وغيرها ليصب ناره المدفونة ضد
الوزير أحمد مجدلاني، الذي كشف حقيقة تعامل الرئاسة الفلسطينية وحكومتها
مع موظفي قطاع غزة، وحجم "التمييز العنصري" مع "الشقيق الضفاوي".

لعل مضمون كل ما كتب حقيقة قائمة، ولكنها ليست نتاج كلام وزير أو مسؤول، سنتجاهل كل الاساءات الشخصية التي نالت "صراحة أحمد" وخروجها عن سياق المساءلة، بل وصل البعض منها الى حد الإساءة لأهل قطاع غزة بمدى انحداريه اللغة والاتهامات.

من باب التذكير، فكل ما يتعلق بالسياسة الحكومية الرسمية نحو قطاع غزة، الموظفين والإجراءات "العقابية" التي جسدتها رسائل الى سلطات الكيان، تتعلق بفرض حصار ما بعد مؤتمر سفراء فلسطين في البحرين 2017 (بالصدفة السياسية جاءت عشية عرض صفقة ترامب)، ليست قرارات وزارية أبداً، ولا يمكن لأي حكومة، أي كانت، أن تعيد راتب موظف قطع، او تحسين نسبة الراتب التي تصرف، أو اي قرار ما يتصل بقطاع غزة، فذلك "ملكية سيادية مطلقة" للرئيس محمود عباس.

رب ضارة نافعة، أن تبدأ الحملة الواسعة جداً، ولأول مرة منذ يونيو 2007 يشترك بها كل أطراف موظفي القطاع ومن يسانداهم، وليس فئة ما، كان يقال عنها أنها "ليست موالية" للرئيس، وأنها تستغل الأزمة لتصفية حسابات "سياسية"، ولكن الأهم في "الانفجار الغزي" تلك الوحدة السياسية لمن أعلن رفضاً صريحاً ليس للتمييز في الراتب فحسب، بل في مبدأ التمييز ذاته بين الضفة والقطاع.

توقيت الانفجار الغزي، يكتسب قيمة مضافة، في ظل حوار "الثنائي الانقسامى"، فربما شعر جزء كبير من أبناء فتح (م7) الموالين للرئيس، ان التصريحات التي صدرت حاولت "ترضية" انقلاب حماس، بعد أن سلمت فتح عبر جبريل الرجوب بأحقية أجهزة حماس الأمنية وما يرتبط بها من وظائف، وتلك تمثل تنازلاً جوهرياً قبل بدء الحل الشامل للأزمة الوظيفية في القطاع.

ولكيلا تصبح "هبة الغضب الغزي" ذكرى كلامية تنتهي بعد ليلة نارية، يجب تشكيل لجنة خاصة من شخصيات غزية، تبعد عن العصبوية الفئوية، أو أن يبادر بعض من يرى قدرته على المتابعة والمساءلة، الدعوة الى عقد لقاء خاص لبحث تلك المسألة فقط، ولا يجب ربطها بأي قضية غيرها، كما يحدث عادة (الشيء بالشيء يذكر).

صياغة المطالب في رسالة إعلامية علنية الى الرئيس محمود عباس تضع كل حقوق أبناء القطاع في رزمة واحدة، وأن حلها وتحديد قواعد تصويبها يجب أن يستبق "الحوار الكلامي"، فجدية حل الانقسام تبدأ من هنا، من حيث تسوية حق الذي دافع عن "الشرعية الرسمية"، بصفتها وليس بشخصها، كي لا يتم تصفية الحسابات مع مخالفى سياسة الرئيس وفريقه الخاص.

المسألة باتت ملحة وجدا، فما تعرض له "الغزي" مواطنا وموظفا لم يتعرض له غيره، وهذا تمييز صريح، وكأن الظلم الناجم عن "سواد الحكم القائم" لا يكفي ثمنا لكونك "غزي"، وليت رئيس الحكومة د. محمد اشتية يشكل لجنة مصغرة من خبراء وليس وزراء لدراسة الأزمة بكل جوانبها، والبحث عن حل عملي يعيد كرامة الموظف قبل حقوقه.

الى حين ذلك، لا يجب أن تهدأ "هبة الغضب الغزي"، ولكن يجب أن يتم تصويبها عنوانا ومضمونا.

ولعل كلمات شاعر الثورة "أبو الصادق" تعيد لذاكرة البعض قيمة غزة في الوعي الوطني العام:

غزة يا غزتنا.. يا مكفولة بالنار

غزة يا غزتنا.. يا سواعد الأحرار

غزة يا غزتنا ... يا غزتنا

غزة في عز الطوق.. فدائية.. فدائية

وبنادق الثوار.. بنتشتي حرية

ملاحظة: مناظرة ترامب وبادين كشفت مخزون "الدناءة اللغوية" في الثقافة الأمريكية... تخيلوا كمية الأوصاف التي نالها كل منهم من الآخر... على هيك، اي رئيس قادم وفقا لما قال عنه مناظره هو رئيس أمريكي منحط!

تنويه خاص: كمية حقد أنصار حسن البنا ضد الخالد جمال عبد الناصر تكشف أن العروبة ليست جزءا من جينهم السياسي.. وكل من يفقد هذا الجين هو خطر

كامن وسكين في ظهر الأمة من محيطها الذي كان هادرا الى خليجها الذي كان
ثائرا..الدونية سمة لهم!

"خطيئة رسمية فلسطينية" بنكهة تركية!

كتب حسن عصفور/ طبول الغناء السياسي التي حاولت "دوائر صناعة الكلام"
في المشهد الفلسطيني قرعها تهليلا للقاء "القطبية الثنائية" بين فصيلي الانقسام،
فتح وحماس، لا يمكنها أن تخفي أن الأمر يحمل كل شكوك الريبة السياسية
الوطنية، من حيث الخيط المركزي الناظم لها لكيفية التفاعل "الإيجابي" مع
الخطة الأمريكية للسلام المعروفة باسم "صفة ترامب"، بعد تكليف إمارة قطر
بتسويقها، كما سوقت المنتج الأمريكي – الإسرائيلي عام 2006، والذي فتح
الباب للنكبة الثالثة (الانقسام).

وانتظارا لتحديد ملامح "سيناريو النكبة الرابعة"، فما قامت به الرئاسة الفلسطينية
عشية الذهاب الى تركيا، بتقديم أوراق اعتمادها لمحور سياسي جديد سيشكل
القوة الدافعة للمخطط القادم، يمثل خطوة نوعية جديدة للفاك من عمق العلاقة
العربية الى إطار (تركي – قطري وثنائي الانقسام) بدعم أمريكي.

كان إعلان وزير خارجية السلطة رياض المالكي، تخلي فلسطين عن رئاستها
لدورة الجامعة العربية (قطر التالي)، يمثل الهدية السياسية الأولى من الرئيس
محمود عباس الى التركي أردوغان، ورسالة تحمل شكلا من أشكال "الإهانة"
المقصودة، وبالتأكيد لم ينفع "الإخراج الهزلي" لتغطيتها، بالقول أنه لا يجوز أن
تكون فلسطين رئيسة دورة لم تقبل قرارها، أو لتغطي عملية التطبيع مع
إسرائيل.

لو كان الأمر قرارا وطنيا حقا، لأعلن ذلك فور عدم قبول مشروع القرار
الفلسطيني حول إدانة التطبيع يوم 3 سبتمبر، وليس يوم 20 سبتمبر عشية
الزحف نحو إسطنبول، لذلك التشدق بوطنية القرار ليس سوى نسخة تكرر
لحملة التصعيد العدائية ضد دول عربية لحسابات بعض دول وليس لحساب

فلسطين، خاصة وأن المحور الجديد هو "اس التطبيع" الكامل مع إسرائيل، بل أن السلطة شريك سياسي - أمني لإسرائيل في محطات ملموسة جدا.

قرار لا يمكن لساذج أن يتعامل بأنه جاء لتعزيز الموقف الوطني الفلسطيني، بل جاء مقدمة "حسن نوايا" للجديد السياسي، خاصة وأنه توافق كليا مع خطوة أخرى، في ذات الوقت، وهي إعلان فلسطين عدم حضور توقيع اتفاقية "منتدى غاز شرق المتوسط"، التي تضم (مصر، اليونان، قبرص، إيطاليا، إسرائيل، الأردن وفلسطين) لكن الرئاسة قررت عدم الحضور ترضية تركيا التي تعادي المنتدى بشكل صريح، علما فلسطين عضو مؤسس بالمنتدى، وبذلك قدمت المصلحة التركية على حساب المصلحة الوطنية، رغم كل التبريرات اللاحقة التي أكدت أن القرار لا علاقة له بفلسطين، الكيان والمصلحة.

هل يمكن اعتبار خطوتان بكل ما بهما من أبعاد سياسية، جاءت مصادفة تماما مع ذهاب وفد فتح الى إسطنبول، واختيارها مكانا "بديلا" للقاهرة للقاء تحاوري مع حماس، علما بأنها المرة الأولى التي تتدخل الحكومة التركية في ملف "المصالحة"، ما يعني رسالة بوضع نهاية للدور المصري الذي كان راعيا له منذ 2005.

رسائل تشير الى اختيار محور جديد عموده تركيا بدعم من حلف الناتو، في مواجهة مصر التي تقف أنقرة ضدها دعما لكل "أعداء الشقيقة الكبرى" في الداخل حيث هي الراعي الرسمي للحرب الإخوانية ضد مصر الدولة والكيان، وضده الأمن القومي المصري في ليبيا، وأيضا في مسألة الحدود البحرية.

ولأن المسألة ليست بحثا عن حل وطني للأزمة الكبرى، كان لا بد من فتح "معارك جانبية" بمسميات مختلفة، لتمهيد الطريق السريع لإنجاح المهمة التركية القطرية في تنفيذ صفقة ترامب، مقابل أن تقف أمريكا مع تركيا في حروبها المتعددة، داخليا وخارجيا، وأن تستمر قطر رأس الحربة لها في الشرق الأوسط والإقليم، خاصة بعد بيان "التحالف الاستراتيجي" واعتبارها دولة كعضو في حلف الأطلسي "الناتو".

بالتأكيد، لن يخرج منهم ليعترف بالخيار التحالفي الجديد كمقدمة لفرض "خيار سياسي جديد"، لمرحلة جديدة تفتح الباب واسعا للصفقة الأمريكية، ولعل المثل

الشعبي يلخص الحكاية الرسمية المستحدثة، "أسمع كلامك يعجبني أشوف أفعالك أستعجب"...!

ملاحظة: تغييب فلسطين عن لقاء عربي أوروبي في الأردن رسالة من نوع خاص... الثمن القادم شكله كبير ومال قطر وكلام تركيا ليس حلا... تذكروا أن هناك من يبحث عن شيء يستر "عورته" آخر أيامه...!

تنويه خاص: لبعض فصائل "الزفة السياسية" خليك صامتين بدل من كلام يودي في داهية وطنية... واعتبروا أن "النشاطات الكورونية" أسهل لكم عقلا وقدرة!

أي انتخاب فلسطينية نريد: "برلمان دولة" أم "تشريعي كوشنر"!

كتب حسن عصفور/ أثار بيان حركتي فتح وحماس في ختام "لقاء إسطنبول"، حول تعريف جديد للعملية الانتخابية الفلسطينية، ومفهوم يتجاوز كل ما سبق من رؤية خاصة، بإجراء الانتخابات وفق مبدأ "التتالي" وترتيباً ضمن سياق تعزيز الارتباط بدولة الكيان، وسلطتها، وتفضيلها على الانتخابات الوطنية الأهم.

أن يقدم "الثنائي الانقسامي" على اختراع المتتالية الانتخابية لسلطة الحكم الذاتي، لم يكن حدثاً سياسياً عبثياً، ولا مصادفة جهولة، بل هو الركن الأساسي لعملية "التسويق الثوري" لـ "خطة السلام الأمريكية"، التي كلفت إمارة قطر بترويجها فلسطينياً بعد البيان "الاستراتيجي" مع أمريكا، وهي انتخابات تتسق تماماً لتمرير ذلك المشروع الأخطر على القضية الفلسطينية، ويتجاوز كل ما سبق مشاريع إذابة وتصفية للجوهر الوطني لفلسطين.

خطة السلام الأمريكية المعروفة بـ "صفقة ترامب"، تتجاوز المشروع الأمريكي لتصفية القضية الفلسطينية الذي تقدم به جونستون عام 1955 لتوطين اللاجئين وترويج "السلام الاقتصادي" كجزء من الثمن السوقي للصفقة، ما يجد بعضاً من جوانبه في صفقة ترامب.

العرض الجديد للمتوالية الانتخابية يحدد الهدف لانتخاب مجلس تشريعي لسلطة محدودة، وبالتدقيق سنجد انها تتوافق مع سلطة الخطة الأمريكية للسلام (صفقة ترامب) التي يقوم بالترويج لها المبعوث غاريد كوشنر، التي ربطت بين حل سياسي في إطار سلطة ذاتية بالسلام الاقتصادي، والذي عرضه في مؤتمر المنامة يونيو 2019، ويبدو أن ترجمتها بدأت في إطار جديد.

لا نعتقد ان هناك مصادفات سياسية، عندما أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عن استلامهم رسالة من كوشنر حول الدعوة للتعامل مع الخطة الأمريكية، وبعيدا عن صدق الرفض من عدمه، فتلك يجيب عليها السلوك السياسي وليس البلاغة الكلامية، لكن توقيت الكشف عنه بذاته هو ما يستحق التدقيق، خاصة وأنه توافق مع افتتاح ورشة الكلام العام بين "الأمناء العاميين" للفصائل في "اللقاء الكونفرنسي" بين بيروت ومقاطعة رام الله، وكأن هنية يريد القول لفتح، ان خط التواصل مع أمريكا مفتوح.

لم يكشف هنية بالطبع قناة "التواصل الأمريكي" مع حماس، وهل هو مباشر أو وسيط، قطري ام تركي، ولنفترض ان ذلك مسألة هامشية، رغم قيمتها، فالأصل لما جاء الكشف بعد فتح قنوات الحوار الفتحاوي والحمساوي، اليس الغرض ان تستقوي حماس بأمريكا على حركة فتح، بعد أن تقطعت سبل التواصل السياسي بين مقاطعة رام الله وواشنطن، ولم يبق منها سوى خيوط أمنية لحسابات خاصة.

ولذا توافق "الثنائي الانقسامي" على "المتوالية الانتخابية هو توافق ما مع الرغبة الأمريكية، بأن تجري انتخابات مجلس تشريعي يفرز رئيسا من الغالبية السياسية الجديدة، ورئيس المجلس المنتخب سيكون لاعبا مركزيا في فترة ما قبل اجراء الرئاسية، افتراضا انها ستجري وفق زمن محدد، وقد يكون هو رئيس السلطة القائمة في حال شغور منصب الرئيس لسبب أو لآخر، وعندها ستتغير قواعد اللعبة السياسية راسا على عقب.

كل المقدمات تبشر أن حماس هي "اللاعب المفضل أمريكا"، بعد أن قدمت كل شهادات "حسن السلوك السياسي" مع إسرائيل، بوقف العمليات العسكرية كليا ثم الالتزام الدقيق جدا لحكومة حماس بـ "التفاهات الأمنية" مع حكومة الاحتلال،

وأن تحالفها المركزي مع قطر وتركيا القواعد الأهم أمريكيا، يمثل جدارا واقيا جدا لعدم انقلابها اللاحق، في ظل حصار الجماعة الإخوانية عربيا وإقليميا.

خيار أمريكا للرهان على فوز حماس ليس مغامرة ابدأ، بل هو "الواقعية العملية" التي تفتح الطريق واسعا لتنفيذ خطة ترامب، ولن تجد الحركة الإسلامية صعوبة في تبرير ما ستقوم به، وأيضا لـ "خدمة القضية الوطنية"، كما فعلت مع تبرير مشاركتها في انتخابات 2006 رغم تخوينها 1996، ثم وقف كل عمل عسكري ضد الاحتلال وضد دولة إسرائيل منذ عام 2006، (الحروب ليس عملا منها بل رد فعل لعدوانية الكيان)، وأيضا تبريرها لأهم صفقة أمنية باسم "الخواة".

ولأن أمريكا لا يمكنها تمرير خطتها بالقوة العسكرية أو السياسة التقليدية وجدت ان الانتخابات هي الكلمة السحرية التي ستكون قاطرتها لذلك، خاصة وان الفلسطيني يحتاج الى تطوير نظامه وأدواته، لذلك كانت الانتخابات، وكي لا تخرج عن هدفها لخدمة خطة ترامب وآلية كوشنر تم صياغة "المتوالية الانتخابية".

ويبقى السؤال، كيف يمكن إعادة تدوير انتخابات تشريعية لسلطة حكم ذاتي مع تأجيل رئاستها، وابعاد انتخابات برلمان دولة فلسطين، أو مجلسها الوطني دون ربطها بالمشروع الأمريكي...

والسؤال المفتوح للشعب الفلسطيني: هل حقا نريد انتخابات برلمان دولة فلسطين أم مجلس تشريعي لسلطة كوشنر القادمة؟!

ملاحظة: تصريحات عضو تنفيذية المنظمة بسام الصالحي عن توطين فلسطينيين في السودان، غير موفقة ابدأ واستعداد مسبق وتحريض مجاني .. على بسام التوضيح نفيًا أو تدقيقًا كي لا نزيد الكوارث كارثة مضافة مع العرب!

تنويه خاص: يبدو ان حماس أو بالأدق التنظيم الإخواني بدأ بتسويق خالد مشعل لدور سياسي مرتقب.. تصريحات متوالية، ولفت الانتباه كثيرا أن يرأس وفدا من أعضاء مكتب سياسي للحركة مع وفد فتح في قطر، رغم انه رئيس سابق.. بالكم ليش!

تحريم التطبيع الإعلامي "رايح جاي"!

كتب حسن عصفور/ بعد عقد لقاء إعلامي عربي مع وزير إسرائيلي، هبت نقابات إعلامية فلسطينية في حملة جديدة ضد "التطبيع" من جانبه الإعلامي، ومن بينها نقابة الصحفيين الفلسطينيين، التي تسجل حضورا فاعلا في مواجهات متعددة، تنجح وتخفق وفقا لطول نفسها في المواجهة، وكذلك تجمع محسوب على حركة حماس.

الغضب الصحفي الفلسطيني محق تماما، إدراكا أن الإعلام هو أحد أهم الأسلحة التي تشكل الوعي العام، بل وصياغة مواقف سياسية، فما بالنا والأمر يتعلق بالتعامل مع المؤسسة الرسمية لدولة الكيان، وما قد تقدمه من حركة تحريف أو تشويه للتاريخ والحاضر في الصراع أو "بقايا الصراع" مع دولة الاحتلال.

ومن باب التذكير لقيمة الإعلام وأثره، فلا زال الإعلام المصري الرسمي والخاص، يرفض حتى ساعته لقاء أي مسؤول من دولة الكيان، بل يغيب عنها ممثلي الإعلام العبري، وكذلك في الأردن، ولعل مصر والأردن تجسدان صورة حقيقة لرسم جدار صلب بين "التطبيع الرسمي" و"التطبيع الشعبي" بكل أشكاله ومظاهره، الذي مثل رسالة سياسية تستحق التفكير، خاصة في زمن الانفتاح العربي المفاجئ.

ولكن، هل يمكن اعتبار "هبة" صحفيي فلسطين مسارا حقيقا أم هي جزء من رد فعل محسوب بمسار "الذاتية" التي حكمت موقف الرسمية الفلسطينية وحماس و"التحالف القطري الإيراني"، وتلك مسألة ليس سوى تنبيه أو تذكير بأن الغضب من "التطبيع" لا يجب أن يتحول لمصلحة فئوية أو تجارة سياسية.

كان من المهم على صحفيي فلسطين أن يستندوا الى تجربة مصر والأردن في التعامل الإعلامي مع "التطبيع"، بصفته النموذج الأبرز كفاعلية، بل هو يتفوق كثيرا على الفلسطينيين بذاتهم، فذلك سيزيد من صلابة الموقف الرافض، ولكن يبدو أن هناك "حسابات صغيرة" ترتبط بمزاج الثنائية السائدة راهنا بموقف ما من مصر وربما الأردن.

ومن باب التذكير، او الدرس التاريخي لمن يقاتل التطبيع الإعلامي، فأول وسيلة إعلامية فتحت باب "التطبيع الواسع - الشامل" مع دولة الكيان، وكسرت كل الحواجز، كانت قناة "الجزيرة" القطرية والتي يسيطر جماعة الإخوان وأنصار حماس على كثير من الحضور فيها.

"الجزيرة" القطرية هي وليست غيرها من أدخل رواية العدو وجيشه بتفاصيلها الى كل بيت عربي، بحيث أصبحت الأسماء الرسمية الإسرائيلية والإعلام العبري جزء أساسي من مكون الرسالة القطرية في القناة "الصفراء"، ويمكن اعتبار أن الناطق باسم جيش الاحتلال أحد أبرز الثوابت لها، وتفوقت جدا على مختلف الوسائل العربية، ولكن لم تواجه بهبة غضب دائمة حقيقية، وأصدر البعض بعضا من بيانات "خجولة"، لم تمثل أثرا على القناة القطرية.

فيما صحفيي حماس وجسهم النقابي شكل رأس حربة لتعزيز "القناة الصفراء"، بل أنهم كانوا جزءا منها، ولذا لم نجد يوما أي رسالة غضب من هذا الجسم "الحزبي" ضد الجزيرة، بل لعب واقعيا دورا تخريبيا بالترويج لها، معتبرا انها تقدم خدمة لدعم "المقاومة" ما يكشف زيف موقفهم من التطبيع الإعلامي.

ولاحقا بدأت تتسابق قنوات خليجية على فتح بابها للرواية الإسرائيلية عبر استضافة ساسة وإعلاميين من دولة الكيان العدو، ولم تقف المؤسسات الفلسطينية بجدية كافية، أمام ظاهرة "التطبيع الإعلامي".

ولا بد من الإشارة الى أن لتطبيع الإعلامي بدأ أيضا في وسائل إعلام فلسطينية، رسمية وحزبية وخاصة، ويمكن مراجعة ذلك لو أن المعركة يراد بها "حق" وليس "باطل" مدفوع الأجر.

لو أن الأمر مواجهة التطبيع الإعلامي، هل تعلم هذه الأجسام النقابية، ان الحضور الفلسطيني الرسمي وشبهه أو المستقل في الإعلام العبري يمثل مادة شبه يومية، ولا يمر يوم دون أن يكون بعض من الرسميين الفلسطينيين "ضييفا" على وسيلة إعلام عبرية، وهناك ضيوف دائمين على إذاعة الكيان باللغة العربية، ولعل الذاكرة لا تزال تحفظ قيام أمين سر تنفيذية المنظمة بعمل إعلانات خاصة للقاء يجمعه مع قناة عبرية رسمية.

ولذا لو أريد المواجهة، يجب تحريم التطبيع بكل مظاهره، اللقاء مع الإسرائيلي أو لقاء الفلسطيني مع العبري... ومقاطعة كل من يكسر ذلك، بل ومن يذهب الى القنوات والوسائل المطبوعة... تلك هي بوابة المواجهة، والمعركة ليست "مزاجية" أو "انتقائية" لوسيلة دون أخرى، فمن يصمت على "الجزيرة" أو "العربية" ليخرس نهائيا عن الحديث ضد "التطبيع الإعلامي"، فذلك خير لفلسطين، لأن النفاق السياسي هو الضرر الأكبر الذي ينال من القضية المركزية.

وسلفا نقول لصحفيي فلسطين، لن يلتزم أكثر من يجعجع ضد التطبيع من الفلسطينيين بالحديث للقنوات المطبوعة عربيا أو للإعلام العبري... فدونها سيفقد كثيرا من "ميزات" مقابل خدمات خاصة!

ليكن معيار المواجهة مستقيما أو لا ضرورة لضجة بلا فائدة!

ملاحظة: فلسطين لم تغب عن كلمات قادة الدول في أول جمعية عامة افتراضية... حضور يؤكد أنها أعمق كثيرا من محاولة تسطيحها أو خطفها لصالح "محور غير عروبي"!

تنويه خاص: حتى ساعته لم تجب "قيادة الجعجة" الفلسطينية على سؤال: أيهما أخطر التطبيع أم قبول صفقة ترامب أو كلاهما.. الجواب يحدد الكذب من الحقيقة في الصراخ المستمر!

توقيع سبتمبر 1993 وسبتمبر 2020... الفرق والدلالة السياسية!

كتب حسن عصفور/ في 13 سبتمبر 1993 وقع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقا في حديقة البيت الأبيض بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان الإسرائيلي، وبحضور عالمي نادر في مثل الاتفاقات، كونها "لحظة تاريخية" نحو وضع بداية جديدة لسلام بين طرفي الصراع المباشر.

ولكن، ولأن دولة الكيان لا تبحث سلما حقيقيا مع الفلسطينيين، اغتالت بعد سنتين فقط 1995 اسحق رابين لاختياره الطريق "المرفوض" وفقا لليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، الذين لا يرون سلما أبدا مع الطرف الفلسطيني،

حسب معادلة أقرتها كل قرارات الشرعية الدولية قبل الشرعية الفلسطينية، فالسلام عندهم يجب أن يكون فقط على أنقاض "الكيانية الفلسطينية".

يوم 15 سبتمبر ستوقع بعض الأطراف العربية (الإمارات والبحرين) اتفاقا لسلام بينهما مع دولة الكيان، وفي حديقة أصغر من حديقة التوقيع الفلسطيني، وبغياب أي حضور عالمي – عربي خلافا لتوقيع اتفاق 1993، وتلك ليست مشكلة شكلية أبدا، بل هي تلخيص مكثف جدا للواقع السياسي القائم في المنطقة.

غياب الحضور، غير أطراف الاتفاق، يؤكد ان "الحدث التطبيعي" المستحدث ليس انعكاسا لتغيير جوهري في معادلة الصراع الرئيسي في المنطقة، بل حلا لجانب هامشي لن يلغي أبدا الحقيقة الثابتة منذ بدء الصراع، أن السلام لن يكون "واقعا أبدا" دون سلام حقيقي مع الفلسطينيين، وفقا لقرارات أصبحت قاعدة في القانون الدولي، دولة فلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة.

المشاركة العالمية لحدث 13 سبتمبر 1993، كانت هي الشاهد الأبرز بأن قلب الصراع من فلسطين، بها البداية واليها النهاية، وتلك هي الحقيقة التي تغيب عن كثير من المندفعين بلا ذكاء تهويلا بما سيكون من "علاقات" بين دول عربية والكيان، وقياسا لن يحدث أي تغيير مركزي في الواقع السياسي في النظر الى إسرائيل بكونها دولة احتلال، ولن تنتهي تلك الصفة مهما حدث.

المسألة ليست "غرورا" بالقول أن لا سلام دون فلسطين، ولكنه انعكاس للحقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي هو الحقيقة القائمة ما لم تتغير دولة الكيان، ولذا ليس صدفة أن يحاول مؤيدو الاتفاقات التطبيقية الجديدة عربا وغير عربا ربط السلام بتحقيق قيام دولة فلسطينية، ما يؤكد أن السلام الشامل بلا فلسطين ليس سوى "وهم إسرائيلي" لا أكثر.

وقبل أي اتفاق مستحدث، هناك بعض من الأسئلة التي يتوجب على الإسرائيلي الذي هو وليس الفلسطيني عليه أن يتعلم من التاريخ:

* هل لتلك الاتفاقات أن تضع حدا لمقاومة شعب تحت الاحتلال؟

* هل لتلك الاتفاقات أن تمنح الأمن للإسرائيلي في تل أبيب والقدس وكل أرض فلسطين؟

*هل لتلك الاتفاقات أن تدفع الإسرائيلي تخفيف قواه العسكرية والحد من الانفاق الأكبر عليها؟

*هل ستمكن تلك الاتفاقات الإسرائيلي أن يسير بشكل طبيعي كأى مواطن في البلدان العربية، أي بلد بما فيها آخر الموقعين؟

*هل ستخلق تلك الاتفاقات تغييرا في التعامل مع شرعية الكيان في الأمم المتحدة؟

*هل ستلغي تلك الاتفاقات واقع أن فلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة؟

*وقبل كل ذلك هل يتوقع الإسرائيلي أن يرفع الفلسطيني راية استسلام، تلك التي فشلت منذ عام 1948، أي كانت الظروف والانكسارات والهزائم؟

لو تمكن الإسرائيلي في تحقيق كل ذلك دون سلام فعلي مع الفلسطيني سنقول لهم مبروك "ضاعت فلسطين"... لكنه الوهم الأبدي الذي لن يكون!

ملاحظة: الجنرال أشكنازي وزير خارجية الكيان يقول على الفلسطيني أن يتعلم صناعة السلام من الخليج...وزير محقر من قبل رئيس حكومته منعه من حضور "الحفلة" لا يمكنه أن يكون ناصحا...مش هيك برضه يا جنرال الفشل!

تنويه خاص: مجددا للفلسطيني أينما كنت، أغضب كما تشاء، تحدث ما يجب أن يكون من أجل فلسطين لا غيرها...ولكن حذار من الذهاب بعيدا بالإساءة لشعوب ورموز شقيقة...تذكر أن الغضب مؤقت ولكن آثاره المصائبية قد تدوم!

"خطبة رسمية فلسطينية" بنكهة تركية!

كتب حسن عصفور/ طبول الغناء السياسي التي حاولت "دوائر صناعة الكلام" في المشهد الفلسطيني قرعها تهليلا للقاء "القطبية الثنائية" بين فصيلي الانقسام، فتح وحماس، لا يمكنها أن تخفي أن الأمر يحمل كل شكوك الريبة السياسية الوطنية، من حيث الخيط المركزي الناظم لها لكيفية التفاعل "الإيجابي" مع الخطة الأمريكية للسلام المعروفة باسم "صفة ترامب"، بعد تكليف إمارة قطر

بتسويقها، كما سوقت المنتج الأمريكي – الإسرائيلي عام 2006، والذي فتح الباب للنكبة الثالثة (الانقسام).

وانتظارا لتحديد ملامح "سيناريو النكبة الرابعة"، فما قامت به الرئاسة الفلسطينية عشية الذهاب الى تركيا، بتقديم أوراق اعتمادها لمحور سياسي جديد سيشكل القوة الدافعة للمخطط القادم، يمثل خطوة نوعية جديدة للفكاك من عمق العلاقة العربية الى إطار (تركي – قطري وثنائي الانقسام) بدعم أمريكي.

كان إعلان وزير خارجية السلطة رياض المالكي، تخلي فلسطين عن رئاستها لدورة الجامعة العربية (قطر التالي)، يمثل الهدية السياسية الأولى من الرئيس محمود عباس الى التركي أردوغان، ورسالة تحمل شكلا من أشكال "الإهانة" المقصودة، وبالتأكيد لم ينفع "الإخراج الهزلي" لتغطيتها، بالقول أنه لا يجوز أن تكون فلسطين رئيسة دورة لم تقبل قرارها، أو لتغطي عملية التطبيع مع إسرائيل.

لو كان الأمر قرارا وطنيا حقا، لأعلن ذلك فور عدم قبول مشروع القرار الفلسطيني حول إدانة التطبيع يوم 3 سبتمبر، وليس يوم 20 سبتمبر عشية الزحف نحو إسطنبول، لذلك التشدد بوطنية القرار ليس سوى نسخة تكرر لحملة التصعيد العدائية ضد دول عربية لحسابات بعض دول وليس لحساب فلسطين، خاصة وأن المحور الجديد هو "اس التطبيع" الكامل مع إسرائيل، بل أن السلطة شريك سياسي - أمني لإسرائيل في محطات ملموسة جدا.

قرار لا يمكن لساذج أن يتعامل بأنه جاء لتعزيز الموقف الوطني الفلسطيني، بل جاء مقدمة "حسن نوايا" للجديد السياسي، خاصة وأنه توافق كليا مع خطوة أخرى، في ذات الوقت، وهي إعلان فلسطين عدم حضور توقيع اتفاقية "المنتدى غاز شرق المتوسط"، التي تضم (مصر، اليونان، قبرص، إيطاليا، إسرائيل، الأردن وفلسطين) لكن الرئاسة قررت عدم الحضور ترضية تركيا التي تعادي المنتدى بشكل صريح، علما فلسطين عضو مؤسس بالمنتدى، وبذلك قدمت المصلحة التركية على حساب المصلحة الوطنية، رغم كل التبريرات اللاحقة التي أكدت أن القرار لا علاقة له بفلسطين، الكيان والمصلحة.

هل يمكن اعتبار خطوتان بكل ما بهما من أبعاد سياسية، جاءت مصادفة تماما مع ذهاب وفد فتح الى إسطنبول، واختيارها مكانا "بديلا" للقاهرة للقاء تحاوري مع حماس، علما بأنها المرة الأولى التي تتدخل الحكومة التركية في ملف "المصالحة"، ما يعني رسالة بوضع نهاية للدور المصري الذي كان راعيا له منذ 2005.

رسائل تشير الى اختيار محور جديد عموده تركيا بدعم من حلف الناتو، في مواجهة مصر التي تقف أنقرة ضدها دعما لكل "أعداء الشقيقة الكبرى" في الداخل حيث هي الراعي الرسمي للحرب الإخوانية ضد مصر الدولة والكيان، وضده الأمن القومي المصري في ليبيا، وأيضا في مسألة الحدود البحرية.

ولأن المسألة ليست بحثا عن حل وطني للأزمة الكبرى، كان لا بد من فتح "معارك جانبية" بمسميات مختلفة، لتمهيد الطريق السريع لإنجاح المهمة التركية القطرية في تنفيذ صفقة ترامب، مقابل أن تقف أمريكا مع تركيا في حروبها المتعددة، داخليا وخارجيا، وأن تستمر قطر رأس الحربة لها في الشرق الأوسط والإقليم، خاصة بعد بيان "التحالف الاستراتيجي" واعتبارها دولة كعضو في حلف الأطلسي "الناتو".

بالتأكيد، لن يخرج منهم ليعترف بالخيار التحالفي الجديد كمقدمة لفرض "خيار سياسي جديد"، لمرحلة جديدة تفتح الباب واسعا للصفقة الأمريكية، ولعل المثل الشعبي يلخص الحكاية الرسمية المستحدثة، "أسمع كلامك يعجبني أشوف أفعالك أستعجب"...!

ملاحظة: تغيب فلسطين عن لقاء عربي أوروبي في الأردن رسالة من نوع خاص... الثمن القادم شكله كبير ومال قطر وكلام تركيا ليس حلا... تذكروا أن هناك من يبحث عن شيء يستر "عورته" آخر أيامه...!

تنويه خاص: لبعض فصائل "الزفة السياسية" خليك صامتين بدل من كلام يودي في داهية وطنية... واعتبروا أن "النشاطات الكورونية" أسهل لكم عقلا وقدرة!

صفقة ترامب "وطنية" .. صفقة ترامب "خيانة"!

كتب حسن عصفور/ لا زال تجاهل موافقة إمارة قطر في بيانها مع الولايات المتحدة يوم 18 سبتمبر على صفقة ترامب، خارج اهتمام منظمة التحرير (عدا أمين سرها) وحركة فتح والسلطة الرسمية وحركة حماس وحكومتها وتحالفها، وكأن الأمر خبرا عاديا لا يثير الاهتمام الوطني.

وليت البعض اكتفى بالصمت، لكان ذلك "هروبا" يحمل رفضا أو قبولا، قد يجد له البعض "مبررا" تحت ضغط الحاجة المالية، او الحسابات الخاصة المصلحية، لكن ان يخرج أمين سر تنفيذية منظمة التحرير، وهو أيضا عضو في مركزية فتح (م7)، ليثمن موقف قطر بعد بيان بكائي أنها تتعرض لحملة تشويه، فتلك هي الفضيحة الجديدة، التي تضاف لمسلسل الفضائح الأخيرة.

التمثين هنا يؤكد، بلا لبس أن عريقات بصفتيه، خاصة وأن الوكالة الرسمية للسلطة نشرت بيان "المظلومية القطرية" مع تصريح لصحفي قطري، أن قيادة منظمة التحرير والسلطة وفتح أعلنت رسميا قبولها ما وافقت عليه الإمارة، في البيان الأمريكي، وهو صفقة ترامب.

تمثين عريقات لقطر موقفها الأخير، يفتح باب النقاش السياسي، هل هناك خطتان للرئيس الأمريكي، واحدة سرية تمتلك الدوحة ورام الله وحماس، تؤكد على الثوابت الفلسطينية في إقامة دولة فلسطينية على أراضي عام 1967، وحق العودة وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وتحفظ بقوة بنود مبادرة السلام العربية، التي اعتبرت أنها "مقدس وطني" لا يجوز المساس به، وبالتالي على الفلسطيني الموافقة على تلك "الصفقة الثورية".

وهناك صفقة ترامب معلنة تعلن رسميا "تهويد الضفة الغربية بصفتها يهودا والسامرة والقدس مع البراق بكامله عدا محيط المسجد الأقصى)، مع فصل قطاع غزة ضمن كيان خاص، تمهيدا لإقامة حكم ذاتي بمسمى دولة، ووجب رفضها والخروج لمقاومتها. والطلب من الكل العربي عدم التعامل معها.

لو أن عريقات، الذي يدعي ليل نهار أنه يمتلك كل الخرائط والمعلومات والمحاضر (لا نعرف كيف يحصل عليها) يملك خريطة كاملة لصفقة ترامب

الوطنية ونسبها هنا "أ"، فلما لا يشارك بها القوى الفلسطينية كي لا تبقى تعيش في فراغ، وأيضاً ليخرج على وسائل الإعلام يشرح قيمتها السياسية للشعب الفلسطيني، ويطالب العرب التمسك بها، فيما عليهم رفض خطة ترامب "ب".

تصريح أمين سر تنفيذية المنظمة، يضع المشهد الفلسطيني في مأزق وطني كبير، بل وتحريض رسمي على قبول الدول العربية صفقة ترامب على أن تصدر كل دولة توافق عليها بيانا تؤكد موقفها من الشعب الفلسطيني، لتبرئتها من أي تهمة قد تطالها من "بعض الفلسطينيين" الذي لا يدركون "عمق" معنى قبول الصفقة الأمريكية ضمن "رؤية وطنية شاملة".

وقبل أن يصبح "التممين العريقاتي" قرارا يستخدم كسابقة للتعاطي الإيجابي مع صفقة ترامب، على تنفيذية المنظمة توضيح موقفها من هذه "الهرطقة السياسية"، التي ستكون سابقة تفتح الباب لكل العرب لتسجيل ذات "الاختراع القطري"، وفي حال صمتها ستكون هي ولا غيرها من مهد الطريق أمام تسريع حركة التنفيذ للخطة الأمريكية.

خطورة موقف عريقات ووكالة السلطة الرسمية، انها ستمنح نتنياهو الآن ذريعة التراجع عن تأجيل الضم مؤقتا، خاصة وأن حلفائه الرئيسيين فتحوا نيرانهم عليه، بأن قدم تنازلا، ولذا سيجد في بيان صائب عريقات فرصة ذهبية لاعتبار "الوعد الشفوي" غير قائم بعد اليوم.

ما حدث من بيان "التممين" وضع "القيادة الرسمية" وحركة حماس وحكمها فصائلها في منطقة الشبهة السياسية، أمام الشعوب العربية، كونها لا تملك أداة قياس وطنية واحدة، وأنها تستخدم القضية الفلسطينية وفقا لميزان مصلحتها الخاصة وليس مصلحة الوطن...

مثل تلك المواقف ستجلب في قادم الأيام مزيدا من العزلتين العربية والشعبية الفلسطينية، ولن ينفذ معها كل ضجيج "القرار المستقل" أو "القرار المقاوم" الذي سقط سريعا على أعتاب الخزينة القطرية...

عاشت صفقة ترامب "الوطنية" تسقط صفقة ترامب "الخيانة". ذلك هو موقف من يفترض انه ممثل للشعب رسميا او حزبيا!

ملاحظة: تصريح الرئيس الجزائري تبون هو أول موقف رسمي عربي ضد التطبيع وضد صفقة ترامب...المفارقة أن البعض الدوني رحب به ورحب بموقف قطر...كيف مش مهم !

تنويه خاص: إعلام مصري فتح نيرانه ضد مواقف حركة حماس، بعضه رسمي وبعضه شبه أو في محيطه...الرسالة الى قيادة حماس واضحة مصر تصمت حيناً ولكن..احذروا..مطلوب تدقيق لو أريد عدم خسارة مصر!

فتح وحماس والتفاعل المستحدث مع الخطة الأمريكية!

كتب حسن عصفور/ لا جديد بالقول، ان "هبة الحالة الوجودية" التي أصابت قيادات فتحاوية وحمساوية، نتج عنها "اللقاء الخطابى الكونفرنسى" بين بيروت والمقاطعة، لم تكن جزءاً من تصور شامل لخطة إنهاء الانقسام، كما ادعت تلك القيادات، ومعها كل مشاركي اللقاء الخطابى العام، وتؤكد بأن ما كان ليس فعلاً بل ردة فعل لا أكثر.

ورغم أن بيان اللقاء الذي صدر، تحدث عن تشكيل لجان "وازنة" لوضع رؤية استراتيجية لإنهاء الانقسام، بل أن أحد قيادات فتح تطوع بإعلان موافقة الرئيس محمود عباس على مخرجات كل اللجان، التي لم تتشكل ولم تبحث ولم تضع نصاً، ما يكشف أن الأمر ليس سوى ملهاة هدفها اشغال الحالة الفلسطينية لا أكثر، والظهور بأن الأمر على طريق الخلاص من النكبة العامة التي صنعتها فتح وحماس.

وبعد أسابيع من اللقاء، وبدلاً من تعزيز "مخرجاته" تم تجاهل ذلك، وبدأ الذهاب في مسار جديد، لبحث العلاقات بين حركتي فتح وحماس، على ضوء تدخل قطري تركي، بعد التكليف الأمريكى الجديد للدوحة في ضوء "البيان الاستراتيجى" يوم 18 سبتمبر 2020.

استبدال اللقاء الجمعي بقاء "قطبية ثنائية"، يكشف أن الأمر ليس بحثاً لجوهر المتفق عليه في لقاء بيروت/ المقاطعة، بل رؤية تتقاطع مع "الخطة الأمريكية

للسلام" المعروفة باسم صفقة ترامب، بعيدا عن غوغائية الرفض الشكلي والذهاب الى كيفية تدوير المواقف للتعايش مع المشروع الجديد، الذي يتبلور بين الدوحة وأنقرة وواشنطن، وليس عفويا أبدا، صمت كل من فتح وحماس على موافقة قطر على خطة ترامب، بل البعض أشاد بموقفها بلا خجل سياسي.

السؤال، هل بدأت رحلة تدوير التقاسم الوظيفي المستحدث بين الحركتين، والاستعداد لمرحلة ما بعد عباس، ووضع آليات خاصة بينها "انتخابات" جديدة تقوم أمريكا بإزالة "العقبات الإسرائيلية" التي يمكن ان تضعها، كما حدث في انتخابات 2006، تفتح الطريق لتنفيذ "المحميات والنتوء" تحت غطاء "ديمقراطي ثوري".

بالتأكيد، لن يخرج من قيادات فتح وحماس للاعتراف بأنهما يبحثان كيفية التعامل "الإيجابي" مع الخطة الأمريكية، بل على العكس تماما، لكن الواقع السياسي لا يقاس بسخونة الكلام، بل بالآليات التفاعل العملية، أداة ورعاية وموقفا، فأى صدفة تلك التي أدخلت تركيا على خط المصالحة، بعد البيان الأمريكي القطري، سوى انها ستقوم بدور "الحاضن الجديد" لترتيب جديد.

عندما قرر الرئيس محمود عباس اجراء الانتخابات التشريعية 2005، لم يكن قرارا فلسطينيا، بل كان قرارا أمريكيا خالصا تم فرضه فرضا، لفتح الباب لحماس الدخول في النظام السياسي، وكان لها ما خططت بهزيمة فتح انتخابيا لصالح حماس، وبدأت رحلة الانقسام لاحقا.

عشية تنفيذ خطة ترامب، كان لا بد من طريق يفتح الباب لتميرها تحت أغطية جديدة، تشترط وضع آليات لردم بعض فجوات الانقسام بين طرفيه، ثم الذهاب الى القوى الأخرى لفرضه تحت "نقاب" المصلحة الوطنية العليا، خاصة وأن قيادة حركتي فتح وحماس، بالتنسيق مع الدوحة استبدلا مقاومة خطة ترامب بمواجهة التطبيع.

ولم يكن ذلك الاستبدال سوى بعضا من الترتيبات المسبقة لكيفية التعامل مع الخطة الأمريكية، خاصة وأن قيادة الحركتين تنسقان كليا مع دولتين (تركيا وقطر) لهما علاقات مع الكيان تفوق كثيرا علاقات أي بلد عربي، بما فيها

المطبعين القدم أو الجدد، ولذا فالمسألة ليست حربا على التطبيع، بل حربا لتمرير الصفقة الكبرى القادمة.

قد يرى البعض الفلسطيني أن ذلك موقف استباقي متسرع، ولكن قراءة تفاصيل المشهد بعيدا عن "العاطفة السياسية" سنجد أن طريق التفاعل "الإيجابي" مع الخطة الأمريكية بدأ عمليا من رسالة كوشنر الى حماس، ومن حرب الرسمية الفلسطينية على التطبيع وتجاهل خطة ترامب.

تراكم "المصادفات السياسية" ينتج حقائق سياسية، وما كان مؤخرا مؤشرا لا بد من قراءته، وفقا لمنطق مسار الأحداث وليس رغبات الأفراد.

رحلة استبدال الدور والمهام في المشهد الفلسطيني بين فتح وحماس انطلقت...!

ملاحظة: معقول كلمة غلط للسفير الأمريكي فريدمان حول دحلان تصيب البعض في رام الله بهلع لا محدود، فبدأت حرب الاعتقالات ضد أنصار تياره... عشان تترتاحوا خيار أمريكا لما بعد عباس مش من فتح!

تنويه خاص: هل تستجيب حماس لنداء عائلتي "النوري وحمدان" بإقالة المسؤول عن مقتل ابنتهم، أم الأمر سيمضي في طريقه كما مرت جريمة حريق النصيرات وغيرها.. السؤال ليش صمت القوى على هيك جرائم، أهو جبن أم قلة حيل أم شراكة!

فتح وحماس وبيان استمرار الارتباط بإسرائيل!

كتب حسن عصفور/ أعلنت حركة فتح وحماس في بيانها القطبي المقتضب يوم 25 سبتمبر 2020 من "العاصمة التركية السياحية – الاقتصادية" إسطنبول، الاتفاق على إجراء انتخابات ثلاثة ضمن فترات زمنية متتالية، تبدأ بانتخابات المجلس التشريعي "الجسم المنتخب لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي) وفقا لاتفاقات أوصلو، ثم يليها دون تحقيق سقف زمني لها، انتخابات رئاسة سلطة الحكم الذاتي، وبعدها، وأيضا بلا سقف زمني ولا تصورا واضحا انتخابات المجلس الوطني

اللسطيني، الذي يعتبر نظريا برلمان الشعب العام، قبل اختزاله في آخر تشكيلة ليصبح برلمان الرئيس العام.

بعيدا عن تناول الشكل القطبي في الحوار بديلا عن اللقاء الوطني، فتلك مسؤولية من شارك أو من يشارك أن يرتضي حضورا شكليا تابعا، وأن يقبل حالة انجرارية في المشهد السياسي تنتهي بقبول ما تراه الحركتان، باعتبارهما راس القاطرة وما غيرهم عربات لا أكثر، دون الاهتمام لأي بيانات تبريرية لاحقة، رغم أن الأصل ان يكون غير "الثنائي الانقسامي" الأكثر تأثيرا وقدرة على صياغة ما يفتح الباب للخروج من النكبة التي صنعها "الثنائي ذاته".

ولكن، المسألة الجوهرية التي تستحق الاهتمام السياسي كونها تضع حدا فاصلا للرؤية الوطنية للمرحلة القادمة، أي خيار يراد للشعب الفلسطيني، هل هو خيار قرارات الرسمية الفلسطينية الشرعية المعلنة منذ عام 2015، حتى آخر قرارات أعلنها الرئيس محمود عباس في مايو 2020، وما تلاها من بيانات تأكيداً، أعادها خطباء لقاء بيروت المقاطعة في رام الله (اللقاء الكونفرنسي)، التي جوهرها "فك الارتباط" مع دولة الكيان واحتلالها، بكل مظاهره، وحددت الخطوات الواجبة التنفيذية لها.

في خطاب الرئيس عباس يوم الخميس 25 يوليو 2019، أعلن بوضوح لا لبس فيه وقف "جميع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي" والدعوة الى "تشكيل لجنة لبحث أليات"، وكرر ذلك فيما تلاها من تصريحات وبيانات وكلمات، ولذا كان التقدير أن تصبح المسألة المركزية لأي رؤية جوهرية وطنية تقوم على وضع "الآليات المناسبة لفك الارتباط" مع دولة الاحتلال.

آليات تبدأ بالخطوة المفتاحية، وقف العمل برسائل الاعتراف المتبادل، بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل، ليس فقط لأن الكيان لم يعد يقيم وزنا لكل الاتفاقيات، ودمرها بشكل كامل وحافظ فقط على "البعد الأمني"، بل لأنه لا يعترف الآن بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني، فكيف يمكن الاستمرار بالاعتراف من طرف واحد، وللأسف تلك الحقيقة التي يتجاهلها الناطقين الرسميين للسلطة، وأيضا تنفيذية المنظمة وأمين سرها.

وما بعد ذلك، أصبح معروفا لا يحتاج سوى لتحديد "جدول زمني سياسي" لكيفية التنفيذ، وكل ما يراد للخروج من الأزمة ليس جوهر الموقف بل آلياته، ولذا السؤال المركزي ما بعد لقاء "الثنائي الانقسامي" في إسطنبول، هل يبحثان تنفيذ قرارات "الشرعية الفلسطينية" ومنها خطابات الرئيس عباس بفك الارتباط أم يبحثان إعادة تدوير الارتباط مع دولة الاحتلال وفق رؤية سياسية جديدة.

القضية ليس بحثا لغويا، بل هو المصير الوطني، ومعها يفتح القوس الأخطر، هل تصبح حركة تدوير الارتباط لتتوافق مع "الخطة الأمريكية للسلام" بعد البيان "الاستراتيجي" الأمريكي القطري، الذي نص عليها بشكل محدد وبلا أي غموض، وكلفت واشنطن إمارة قطر بالعمل على تسويقها.

تستطيع حركتي فتح وحماس نفي ذلك لغويا، بل ويشددان من "شتم" الخطة ورئيسها، ولكن كيف يمكن تدوير سلطة الحكم الذاتي في المرحلة القادمة دون ذلك، وما هو الهدف المركزي من التوافق راهنا على تمديد أجل "سلطة الحكم الذاتي" على حساب إعلان دولة فلسطين، وكيف يمكن تفسير ذلك وطنيا أولا وعربيا ودوليا ثانيا.

أما مسألة الانتخابات والشكل الجديد لها بالتالي، وتهميش انتخابات المجلس الوطني فتلك مسألة تستحق وقفة تفصيلية قادمة.

وتبقى مقولة ابراهام لنكولن حاضرة دوما في محطات مفصلية: "يمكنك أن تخدع كل الناس بعض الوقت، وبعض الناس كل الوقت، لكنك لن تستطيع خداع كل الناس كل الوقت".

والأيام كاشفة لـ "حدوتة الكذب الوطني المستحدثة!"

ملاحظة: كان لافتا أن تعلن وكالة أنباء إمارة قطر استقبال وزير خارجيتهم لجبريل الرجوب دون الإشارة الى مشاركة عضو مركزية فتح في الوفد روعي فتوح... هل جاء ذلك بـ "طلب الفتحاوي" لتمرير شيء ما.. سؤال بس!

تنويه خاص: فجأة انتشرت "الحوادث العائلية" في قطاع غزة... معقول كلها صدفة وفتنة خلق من أزمة كورونا، أم ترتيب أمني ما لغاية ما... الأيام جاية!

قطر واتفاق "المنطقة المشبوهة" في غزة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا تم إعلان "تفاهم" جديد في قطاع غزة بعد مفاوضات رسمية بين إسرائيل وحماس وفريقها السياسي "الصامت"، قادتها للمرة الأولى خارجية قطر من خلال مندوبها محمد العمادي وإشراف مباشر من الوزير محمد عبد الرحمن آل ثاني.

الاتفاق الجديد، لا زال سرا، وسيبقى، وكل ما نشر تسريبات عبرية، ولم تملك حماس الجرأة السياسية لإعلان ما حدث، وكيف لها الموافقة وما هي الدوافع، ومدى تقارب النتيجة التي حدثت مع التي كانت مرجوة، بعيدا عن تصريحات بعض قياداتها أصحاب السنة خارجة عن مسار الحقيقة دوما.

بداية، يجب التأكيد أن أهل قطاع غزة كانوا بحاجة لعدم الذهاب الى حرب تدميرية لحسابات غير وطنية، وغير ضرورية أيضا، لذا لن يغضبوا مما حدث، رغم انهم سي طرحون كل أسئلة الشك السياسي، ولهم كل الحق، لما كان ما كان من هوس تصعيدي ما دام الأمر أن يكون كما كمان بلا ميزة أو امتياز مضاف.

ولكن، يجب التوقف امام بعض المعطيات السياسية التي تمنح الاتفاق المستحدث بين حماس وإسرائيل مكانة تقع ضمن "المنطقة المشبوهة" في السياق الوطني العام، خاصة مع تطور الأمر وانتقال قطر من دور الوسيط الى دور المفاوض، برز ذلك في رحلات العمادي المكوكية بين غزة وحاجر "إيرز" الإسرائيلي، ثم دخول وزير الخارجية القطري ليفرض الاتفاق عبر مكالمة هاتفية مع رئيس حماس إسماعيل هنية.

ولذا جاء إعلان هنية عن الاتفاق بعد المكالمة من خارج قطاع غزة، على غير ما كان في الاتفاقات السابقة، ليشير أن الأمر لم يأت في سياق تفاهم فلسطيني - فلسطيني، خاصة وأن بعض أطراف "الغرفة المشتركة في قطاع غزة" ليسوا على علم بموافقة حماس سوى من بيان صحفي أصدره مكتب هنية، وليس من قيادة الحركة ذاتها.

المسألة الأبرز هنا، هو منح قطر مكانة خاصة في العلاقة الحمساوية الإسرائيلية، وتبدو كأنها "جائزة ترضية" لها تحسبا لما نشره الإعلام العبري عن دور ما للإمارات بعد الاتفاق الثلاثي، وجاءت توقيت إعلان اتفاق حماس وإسرائيل مع إعلان البيان الثلاثي في أبو ظبي، تزامن محسوب وليس صدفة سياسية.

للأسف أكدت حماس عبر الاتفاق الأخير، ان المصلحة الوطنية ليس هي قاعدة العمل، بل حسابها الحزبي ومصحتها الخاصة، وأولوية العلاقة مع قطر وتركيا، ولذا لا يمكن لها أن تعيد انتاج تزوير الحديث عن الاتفاق بأنه "مصلحة فلسطينية"، فليس به ما يرتبط بذلك أبدا، لا مضمونا ولا أسلوبا بل النقيض منه.

وأي "صدفة سياسية" التوصل الى اتفاق حماسوي إسرائيلي مع قرار لبنان المفاجئ برفض استقبالها "اللقاء الفلسطيني" المرتقب رغم الإعلان عنه رسميا، ومعه ألغت الحكومة اللبنانية زيارة رئيس حماس هنية، بلا سابق إنذار، وكان يوم 31 أغسطس يوم "الصدف السياسية" الغربية، ولكنها قطعا ليس مصلحة فلسطينية.

الاتفاق الأخير بين حماس وإسرائيل وضع لبنة مضافة في جدار الفصل السياسي الوطني، وأبعد بخطوات أي "تفاهم سياسي"، وفتح الباب لـ "تعاون إنساني" بين شقي بقايا الوطن، محميات الضفة ونبوء غزة الكياني، وهو الجانب الوحيد المسموح به راهنا، ما لم تنتفض فتح وتحالفها مع بعض من حماس لكسر "معادلة سياسية" تم رسمها خارج الوطن، وبدأت ملامحها عبر مكالمة الوزير آل ثاني لهنية "الأمرة" بالموافقة.

سيخرج بعض أهل حماس يهللون لما ليس بالاتفاق، معتقدين أن التزوير السياسي قد يصيب كما أصاب سابقا، ولكن يبدو أن "زمن كورونا" لن يكون كما قبله، فحبل الكذب بات قصير جدا جدا...وقادم الأيام ناطقة بلغة أكثر بلاغة من بيانات مملة وبليدة!

ملاحظة: صمت قيادة السلطة الرسمية وفصائل فلسطينية على موقف السعودية بالسماح بمرور الطائرة الإسرائيلية من أجوائها كسر كثيرا من هيبته حملتها ضد "التطبيع الإماراتي"...مجددا يبدو أن الأمر مش سياسي خالص!

تنويه خاص: موافقة "الثنائي الشيعي" وحزب الصهر في لبنان على مرشح فرنسا مصطفى أديب لرئاسة الحكومة الجديدة مؤشّر أن هناك ما هو تغيير نوعي في واقع الحال.. لبنان القادم مش لبنان الماضي...ننتظر!

قطر.. "قاطرة أمريكا التنفيذية" لخطّة ترامب فصلا وضما!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام، وبشكل مفاجئ أعلن رئيس حركة حماس إسماعيل هنية، ومن خلال منبر قطر الأهم قناة "الجزيرة"، ان صهر الرئيس الأمريكي ومسؤول الملف السياسي في الشرق الأوسط غاريد كوشنر، أرسل رسالة خاصة الى حركته، ودون معرفة مزيدا من تفاصيلها، اكتفى بالقول أنهم رفضوا الرسالة بسبب "التوقيت"!

بالتأكيد لا يحتاج المتابع لمعرفة أن الرسالة جاءت عبر قطر، بصفتها المفاوضات الرسمي عن حركة حماس مع أميركا ودولة الكيان، ولم تثر كثيرا من النقاش رغم قيمتها وخطورتها في آن، وتجاهلتها السلطة الفلسطينية وقيادة فتح، كون معركتهم في حينه كانت لمواجهة "اتفاق التطبيع الثلاثي"، ولا نعرف هل التجاهل عن رسالة سياسية خطيرة، جاء عن "حكمة أم حسبة".

وبعدها بأيام وفي مقابلة صحفية أشار القيادي التاريخي في حماس د. موسى أبو مرزوق، الى أن قطر لا خيار لها لمساعدة قطاع غزة سوى الباب الإسرائيلي، مقدما تبريرا حماسويا فريدا، وكأنه يريد القول نحن أمام "تطبيع مقاوم" وآخر "تطبيع خياني"، وقطر راعية التطبيع الأول، وأيضا صممت السلطة كليا وقيادات فتح عن التعليق حول خطورة ذلك الأمر، علما بأنه يمكن القول أن باب مصر لم يغلق بعد، والأردن بابها مفتوح والأمم المتحدة لها عدة منافذ لو الأمر كيف تصل المساعدات، لكن الذي لم يقله د. موسى أبو مرزوق ان قطر هي الوكيل الرسمي لتنفيذ المشروع التهودي، من بوابة المال المنقول في حقائب الموساد من الدوحة الى غزة عبر تل أبيب.

وفي يوم 18 سبتمبر جاء الخبر اليقين، في بيان مشترك بين أمريكا وقطر، منح للدوحة امتيازات سياسية محددة وواضحة في المنطقة والإقليم، مقابل 26 مليار دولار يتم استثمارها في الولايات المتحدة، ورغم أهمية البيان الاستراتيجية على التكاليف الأمريكي لقطر في المنطقة ورسم أدوارها الخاص، فالمهم للفلسطيني تلك الفقرة الخاصة حول قطاع غزة وخطة ترامب.

البيان المشترك تجاهل كليا القضية الفلسطينية، واختزلها في القلق حول الوضع المعيشي في قطاع غزة وكيفية تحسين مستواها، الى جانب تقريرهم أن "الخطة الأمريكية للسلام" (صفقة ترامب) تمثل الحل التفاوضي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وهذا أول تكليف رسمي أمريكي علني لقطر في المسألة الفلسطينية، وتوكيلها الاستمرار بدورها الذي كلفت به منذ 2005 مع الانتقال من مرحلة صناعة الانقسام الى تكريس الانقسام وتطوره الى مرحلة الفصل، بعد أن أصبحت صفقة ترامب تمثل لقطر "الحل الرئيسي" للقضية الفلسطينية.

البيان المشترك تجاهل كليا أي إشارة الى السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، أو منظمة التحرير بصفتها التمثيلية، بل انه لم يذكر القضية بذاتها كقضية سياسية سوى في سياق تأكيد الحل وفقا لصفقة ترامب، وهو الاعتراف العربي الأول الرسمي المباشر بتلك الصفقة، التي تقوم جوهريا على تهويد الضفة والقدس، بما فيها خطة الضم وتقسيم الضفة الى سبع محميات تتعايش تحت حكم ذاتي في ظل السيادة الإسرائيلية الأمنية والسياسية.

أن رسالة كوشنر الى قيادة حماس جاءت في سياق المرحلة التنفيذية لتلك الخطة، التي أصبحت قطر هي المكلف بتنفيذها مع طرفي المعادلة الفلسطينية، وترويض حماس لا يحتاج جهدا أو وقتا فهي جزء مباشر من الدور القطري، ولذا كانت تصريحات أبو مرزوق استباقية للدور الجديد.

ويبدو أن التقارب الأخير بين حركتي فتح وحماس، لم يكن من أجل إعادة استنهاض الحالة الشعبية، والتي غابت كليا عن أول نداء لهما، بل مقدمة لمرحلة التنفيذ الجديدة للصفقة الأمريكية، تحت مبررات لن تكون عصية عن صياغتها.

وقد لا يكون مستبعدا أبدا، أن يكون ثمن تمرير الصفقة الأمريكية "حربا محدودة" على قطاع غزة تنتهي بصفقة الفصل بعد منح حماس دور البطولة المطلقة، فيما تقوم إسرائيل بنشر الفوضى الواسعة في الضفة الغربية تذهب لفرض شروطها الخاصة بعد إنهاك فتح، ودخول حماس كجزء من التسوية في تشكيل الحالة السياسية ضمن المحميات السبع.

ولم تكن زيارة هنية الى لبنان والترويج الإعلامي لها واعتباره "البديل القادم" سوى جزء من ترتيبات التنفيذ القادمة، خاصة وأن حماس بدأت فعليا العمل العلني لوراثة تاريخ الثورة والمنظمة، وهي التي كانت جزءا من جبهة مناهضيها.

قطر منذ اليوم باتت هي "القاطرة التنفيذية" لصفقة ترامب، وستكون البداية من "تحسين مستوى المعيشة" في قطاع غزة، وقرضا ماليا كرشوة سياسية للسلطة في رام الله، يمكنها استرجاعه من أموال المقاصة بشكل أو بآخر...

ويبدو الآن أن سبب رفع درجة العداء من بعض الأطراف الفلسطيني مع المحيط العربي، لم يكن حبا في فلسطين كما روجوا، بل تمهيدا لعزلة تفرض على الحالة الفلسطينية، وتبقي بابها مفتوحا عبر الباب القطري تمهيدا للدور الجديد، من صناعة الانقسام الى تكريسه فصلا وضما.

القادم السياسي يحمل كثيرا من الترتيبات "الثورية" و"الخنوعية" كل بحساب، على طريق تحقيق الهدف الرسمي في مشروع التهويد، حكم ذاتي لـ "محميات الضفة السبع" و"نتوء غزة الكياني المستقل".

ولا زال في الأمر بقية....

ملاحظة: معقول أن يخرج بعض الندابيين قبل أيام ويقولوا في قطر ما قالوه عن المطبوعين... هل ينتصر الوطن على المال.. ام ذلك درب من دروب الخيال السياسي... خيلنا نشوف يمكن فيهم شوية بقايا موقف!

تنويه خاص: استطلاع مركز البحوث الأخير يحمل من المؤشرات الكثير.. لو تم التدقيق فيها لتبين أن حكام بقايا الوطن أصبحوا غير ذي صلة بشعبهم... معقول يفهموها أم كالعادة سيخرجون هتافا: الشعب يحب الزعيم!

كي لا تصبح السذاجة السياسية واقعا.. الصراع عربي إسرائيلي كان وسيبقى!

كتب حسن عصفور/ منذ توقيع الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي ولاحقا البحريني، بدأ البعض الفلسطيني الذهاب بعيدا في كيفية التعاطي للرد على تلك الاتفاقات، التي لم تكن مفاجأة بالمعنى العام، قياسا بممارسات منذ زمن طفت على سطح المشهد السياسي، بل أن الرسمية الفلسطينية سهلت بعضا من مظاهر "الاختراق" الإسرائيلي للواقع العربي.

وليس هناك "أسرار" في ذلك أبدا، لا قولا ولا سلوكا، وشواهدا تبدأ من تسهيل زيارات مسؤولين عرب الى إسرائيل، الى منح الضوء الأخضر لزيارة مسؤولين إسرائيليين الى دول عربية، وصمت على زيارات أخرى، ولو أنها أصيبت بنوبة غضب منذ زيارة نتنياهو الى مسقط، ثم اللقاء مع الرئيس السوداني، وحاسبت مسهلي زيارات أميين سعوديين، ورفضت سلوك السفير القطري بإجراء لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين في القدس الغربية، ومارس دورا سياسيا من خلال ذلك، لما حدث ما حدث.

ولأن الأمر ليس إطلاق صرخات هنا أو كتابة مقالات مدفوعة الأجر هناك، فالأمر لا يحتاج الى فتح معارك "دونكوشوتية" معلومة البداية والنهاية، بل القيام برسم رؤية شاملة لكيفية حصار آثار الاتفاقات التطبيعية، والتي لن تتوقف عند حدود بلدين، وستجد في لحظة ما دول عدة تجد طريقها الى فتح باب علاقات مع دولة الكيان، بشكل أو بآخر، تطبيعا شاملا أم تطبيع التوافي، ولكنه بواقع الحال يرمي لذات الهدف السياسي.

ولأن الصدقية السياسية غائبة في الموقف الرسمي الفلسطيني، نجد أن العشوائية تسود غالبية الردود، وأن البعض يعمل على نشر الحالة "الانعزالية" تحت شعارات مختلفة، او بطرق مختلفة، بعضها قد يكون من باب "السذاجة السياسية" وأخرى من باب "المؤامرة السياسية".

أن يخرج من يدعو الى الانسحاب من الجامعة العربية، فتلك ليس سوى سذاجة كاملة هدفها تكريس انعزالية جديدة، حاولت بعض الأطراف العربية يوما ما فرضها على قيادة الثورة والمنظمة في فترة ما بأسماء مستعارة، ولكن حكمتها وحنكة الشهيد الخالد ياسر عرفات منعا ذلك بقوة، ولذا العودة الى هذه المقولة لا

يمكن أن يمثل خطوة تخدم القضية الوطنية، بل عكسها تماما، ضرر كامل الأركان.

ورغم مصائب المقترح السابق، فهناك من ذهب الى ما هو أكثر خطوة كارثية سياسيا، بالقول أن الصراع مع إسرائيل هو فلسطيني وليس عربي أو خليجي، وبعيدا عن الموقف من التطبيع أو عدمه، فتلك المقولة تمثل انحدارا كارثيا في تحديد أسس الصراع في المنطقة، عبر "الفلستنة"، والتي يحاول البعض تمريرها بثوب "ثوري"، ولكنها تخدم بشكل مباشر ودون تيه الحركة الصهيونية ودولة الكيان، التي تعمل منذ بدء الصراع على "عزل" فلسطين عن محيطها، كي تتمكن من تمرير مشروعها التهوديدي في فلسطين.

والواقع لم يكن يوما الصراع مع الحركة الصهيونية ولا دولة الكيان فلسطينيا خالصا، ومنذ البدء حتى اليوم هو عربي إسرائيلي قلبه فلسطين، ويبدو ان مروجي "الفلستنة" المستحدثة تناسوا بغباء أن هناك أرض سورية ولبنانية محتلة، وان مصر ودول عربية خاضت حروبا منذ العام 1948 وقدمت ما قدمت في مواجهة العدوانية الإسرائيلية، ولا زالت بلدان تدفع ثمنا لذلك الصراع، رغم الاتفاقات الموقعة.

يبدو أن البعض من الرسمية الفلسطينية والفصائلية، تعمل على استبدال صياغة رؤية سياسية شاملة لرد عملي على التطورات الأخيرة، بانتهاج "السبيللة السياسية" التي تخدم مباشرة مشروع دولة الكيان، في التهويد وحصار الممثل الفلسطيني، وتلك الأفكار لا تقدم سوى ما هو ضار للقضية الفلسطينية، وبناء جدر مضافة لما باتت قائمة مع الوضع العربي.

الصراع مع دولة الكيان كان عربيا وسيبقى كذلك يا مروجي الفتنة الانعزالية! احذروا أصحاب "الجمل البراقة" في لحظة غضب عام... فهدفها ليس تصويبا سياسيا بل تدميرا سياسيا!

ملاحظة: تنازل فتح عن ذكر منظمة التحرير في بيان "القيادة الوطنية الموحدة" الأول... تلك هي الطامة الكبرى بالتخلي عن الممثل الشرعي والوحيد ترضية لحماس ومن يقف خلفها... المصائب تتلاحق مع فاقد البصيرة الوطنية!

تنويه خاص: في يوم واحد ودعنا الإعلامي الفلسطيني البارز حسن الكاشف ..رفقة بدأت من بغداد وتواصلت في فلسطين.. والقائد الفتاوي عيسى أبو عرام، شخصية تختلف عن غيرها كثيرا.. عاش ثائرا صاخبا ورحل صامتا.. لحسن وعيسى سلاما!

كيف تصبح "مؤامرة شارون" إنجازا للبعض الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ تصر حركة "حماس" ان تحتفل سنويا بما تسميه انتصار "المقاومة"، الذي أجبر دولة الكيان على الخروج من قطاع غزة، وتعمل بكل سبلها الإعلامية، مع تحالف سري لترويج تلك "النظرية" ضمن سياق البحث عن "مكاسب وهمية"، لزراعة فكرة الوريث الشرعي للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

التسويق الحمساوي لتلك النظرية لا يأتي من فراغ، أو عن جهل سياسي، بل هي قبل غيرها تدرك ان الأمر ليس كذلك أبدا، لكنها تعتمد نشر ما يمكنها نشره من تلك "الأفكار الواهمة" في إطار حملة منظمة متلاحقة، وعبر كل الوسائل الممكنة، حتى أن بعض من قياداتها وكتبتها يروجون أنه النصر الأول الذي أجبر جيش الاحتلال الانسحاب من أرض عربية منذ العام 1984.

طبعاً ليس بالضرورة نقاش "مكذبة" الانسحاب الأول منذ 1984، لأن القضية المركزية التي تستحق النقاش عليها تضع نهاية لتلك الأكذوبة، التي تحاول تزوير وقائع تاريخية مشبوهة، وتحويلها الى "مكاسب" وهمية لغاية تكريس "البديل الشرعي" لهد الثورة والمنظمة، وتعزيز فكرة "الكيان الغزي المستقل".

كل وقائع التاريخ، تشير أن خطة الفصل الإسرائيلي عن قطاع غزة، وردت في أكثر من مشروع إسرائيلي مقابل التركيز على تهويد الضفة والقدس، لاعتبارات توسعية وتوراتية، ولم يكن يوماً قطاع غزة بكتلته البشرية ضمن شريط جغرافي ضيق "مطمعا للفكر الصهيوني".

ولقد عرضت دولة الاحتلال خلال مفاوضات أوسلو السرية عام 1993 أن تنسحب كلياً من قطاع غزة، كـ"بادرة حس نوايا"، لكن تم رفض الفكرة دون ربطها بانسحاب مواز من مناطق الضفة، وهو ما لم يوافق عليه الوفد الإسرائيلي، فرفضت فكرة الانسحاب لمخاوف استخدامها غطاءاً لتعزيز "المشروع التوراتي" في الضفة والقدس، حيث مركز الصراع الحقيقي.

وفي يوليو عام 1995 التقى الرئيس محمود عباس، (كان يشغل رئيس دائرة شؤون المفاوضات) مع شارون القيادي اليميني، والذي تقدم بمشروع لحل سياسي بديل لاتفاق أوسلو، الذي اعتبره شارون كما اليمين الإسرائيلي وثيقة غير عملية ولا مستقبل لها، مشروع شارون يقوم على الخروج الكلي من قطاع غزة ومنح 40% من أراضي الضفة كتلة مستقلة وتصبح الدولة الفلسطينية بين قطاع غزة وجزء من الضفة، مقبل تقاسم اقتصادي في مناطق من الضفة وضم ما يقارب الـ 10% لإسرائيل، مع تهويد غالبية منطقة البراق.

وفي عام 2003 عرض شارون، خلال المواجهة الكبرى التي قادها الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات مع الجيش الإسرائيلي، فكرة الخروج من قطاع غزة، وتم نقاشها مع وزير الخارجية الأمريكية كولن باول عام 2004، وقبل اغتيال أبو عمار، خطة تؤدي إلى فصل القطاع.

ومع استلام الرئيس عباس رئاسة السلطة، ورغم الترحيب الإسرائيلي وشارون تحديداً بذلك، لكنه تجاهل كلياً أي عملية تنسيق مع السلطة الفلسطينية في عملية الخروج من قطاع غزة، التي أعلنها من طرف واحد، ليفتح الباب أمام حماس بأن ترى في الحدث "نصر سياسي"، كمقدمة لخطة إشراكها في النظام السياسي، التي عرضتها قطر على حماس نهاية 2005 بعدما فرضت أمريكا وأوروبا وإسرائيل إجراء انتخابات تشريعية جديدة للسلطة.

وبشكل مفاجئ أعلنت حماس مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي 2006، رغم موقفها الرفض لاتفاق أوسلو ومنتجاته، وتخوين كل ما نتج عنه، لتكشف قطر لاحقاً عن سبب تلك الموافقة، على لسان حمد بن جاسم حيث تم بالاتفاق مع أمريكا وإسرائيل ودعم أوروبي لها.

خروج شارون من قطاع غزة، كان المقدمة الأولى لصناعة الانقسام بعد الانتخابات ثم الانقلاب الحمساوي يونيو 2007، في إطار تنفيذ المشروع التهويدي العام بالضفة والقدس، القائم على ضم ما يقارب من الـ 10 % - 15 % من أراضي الضفة والقدس، وفرض السيادة عليها، فيما تبقى "السيطرة الأمنية" على كل الضفة والقدس، ونسبيا قطاع غزة.

الخروج الأحادي من قطاع غزة كان جزءا من مؤامرة سياسية كاملة الأركان، لخطة الضم وصفقة ترامب لاحقا، ولذا أي حديث أو ترويج بأنه "نصر" ليس سوى تحويل التآمر الى إنجاز وتلك هي المصيبة الكبرى، و فقط من أجل ترويج ربح فصائلي مقابل خسارة وطنية كبرى!

المفارقة الأهم، ان قيادة حماس بترويج تلك الأكذوبة تمنح دولة الكيان ذريعة أنها لم تعد تحتل القطاع، ولذا فهي لا تحاصره، وتلك مسألة قانونية تذكرها أحد شخصيات حماس لمرة واحدة في أزمة كورونا لا أكثر.

نصيحة الى القيادة الحمساوية، حذار من البحث عن انتصارات وهمية على حساب القضية الوطنية... فقطاع غزة لا زال جزءا محتلا، والخروج لم يكن انسحابا شاملا بل إعادة ترتيب أوراق سياسية لتنفيذ مشروع التهويد.

يبدو أن البعض يصر على سلوك العمى السياسي كمنهج حزبي، بحثا عن ربح وهمي!

ملاحظة: في 13 سبتمبر 1993 تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) على طريق حل سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي... اتفاق تم اغتياله من تحالف يميني رأسه في أمريكا وأداته في إسرائيل وبعض فلسطين والعرب... على الرئيس عباس تأبينه بتعليق الاعتراف المتبادل!

تنويه خاص: تصريحات البعض الرسمي - الفصائلي لخروج فلسطين من الجامعة العربية هو مطلب إسرائيلي كامل النقاء... "البعبة الثورية" دوما تخدم العدو بعيدا عن "نوايا أصحابها" فجهنم مبلطة بأمثالهم!

لقاء "البهروجة السياسية"...و"إنذار حماس المبكر"!

كتب حسن عصفور/ في سابقة سياسية فريدة، سيلتقي "قادة الفصائل الرسمية الفلسطينية" بمشاركة الرئيس محمود عباس (بكل صافته)، عبر تقنية فيديو كونفرنس في العاصمة اللبنانية بيروت يوم الخميس 3 سبتمبر 2020.

سابقة نعم، المسمى والمضمون، مع رمزية المكان، حيث كان اللقاء الأهم في السنوات الأخيرة، حيث شاركت القوى كافة في لقاء "تحضيرية المجلس الوطني" يناير 2017، عندما صاغت اتفاقا أوليا، لعقد مجلس وطني توحيدي وحكومة وطنية والاستعداد لانتخابات عامة، بعيدا عن مسماها الملتبس بين تشريعي لسلطة أو لبرلمان دولة تأخر إعلانها.

والحقيقة أن مفعول التفاؤل بتلك الورقة لم يستمر ساعات حتى تم تعطيله بقرار رئاسي، واستبدل الأمر بمجلس وطني كسر كل "الثوابت والتقاليد"، ولم ينتج ما يقدم قوة للقضية الوطنية، بل ربما خلافه تماما فتعمق المقسوم قسمة وانفصالا، وسار قطار التهويد على سكة حديد الانقسام بأسرع مما كان طولا وعرضا، بحيث أصبح الأمر وكأنه ما هي أرض "الدولة الفلسطينية" في ظل واقع جديد.

وقبل سابقة "اللقاء الفيديو كونفرنسي" أعلنت حركة حماس اتفاقا جديا للتهدئة (سياسية – أمنية واقتصادية) مع إسرائيل برعاية قطرية، دون أدنى مشاركة للسلطة الرسمية، رغم الاتفاق على عقد لقاء "وطني"، ولم يكن قرار حماس تغييب السلطة وحركة فتح عن مسار الاتفاق "سهوا سياسيا"، بل كان قرارا واضحا أكده خطاب أحد أبرز قادتها الصاعدين في سلم المناصب خليل الحية، عندما أشار الى أن "حركته منحت إسرائيل شهرين لتنفيذ الاتفاق".

وبعيدا عن لا مصداقية الوعد، ضمن سوابق منذ 2006، تهديدا ووعيدا بلا وعد ولا صدق، فالرئيسي فيما قاله، ان هناك مسار سياسي خاص لحركة حماس وحدها مع الجانب الإسرائيلي، وأن حركته من يقرر ما سيكون، رغم انه وفي ذات الخطاب تحدث عن "اللقاء الكونفرنسي" وما هو مطلوب منه موقفا "موحدا"، أي أنه قال قوله عن قرار حماس مع إسرائيل وهو يعلم أن اللقاء قائم.

حماس، دقت "جرس إنذار مبكر" للقاء بيروت، إما الموافقة على ما تراه هي برنامجا وموقفا، أو أنها سائرة في مسارها الخاص سياسيا - أمنيا مع دولة الاحتلال، والاتفاق جاء توقيتا لخدمتها تفاوضيا مع حركة فتح، قبل إسرائيل، لتبدو كأنها الطرف المقرر في المعادلة الراهنة.

ولكن، هل حقا يمكن اعتبار "الحدث الكونفرنسي" فرصة جادة بعد ذلك للخروج ببرنامج سياسي موحد ومشارك، هل هناك بالأصل أسس لبرنامج "موحد" يمكن الحديث عنها، عدا عن الشعارات العامة، أي هل تمتلك حركتي فتح وحماس حقا برنامجا عمليا للخلاص من الفعل الانقسام، حيث هو الخدمة التاريخية التي قدمت للحركة الصهيونية في العهد الأخير لتنفيذ مشروعها التهوديدي بلا ثمن ولا تكلفة.

هل ستتقدم فتح، بصفتها قائدة السلطة والمنظمة بخطتها العملية القائمة على "آلية فك الارتباط" عن دولة الاحتلال عبر اعلان دولة فلسطين رسميا بديلا، وتعليق سحب الاعتراف المتبادل، ام تستمر في البحث عن آليات هي آليات تعزيز القائم.

هل يمكن أن تقدم حركة حماس آلية حقيقة لتسليم السلطة عمليا الى الحكومة المركزية، وتعيد "العهد المخطوفة" منذ عام 2007 الى سابقها، وتبدأ بصفتها جزء من الكل، وليس بديلا موازيا ينتظر لحظة مناسبة لتنفيذ الانفصال العملي بـ "كيانية غزية مستقلة".

هل فتح وحماس، على استعداد لشراكة وطنية شاملة، أم تختاران السير كما كان في السنوات الأخيرة "شراكة انتقائية تبعية"، تحددان ما يجب لها أو ما لا يجب، ولا يحتاج الأمر كثيرا من الجهد لمعرفة الواقع القائم منذ 2006 وحتى ساعته، بما فيه الاتفاق الحمساوي الإسرائيلي، الذي تم من وراء ظهر كل "الشركاء".

وقبلا، سؤال للفهم لا أكثر، هل نحن أم لقاء سياسي جاد يناقش قواعد العمل القادم، ام نحن أمام مهرجان خطابي مدفوع الأجر، وبالقياس العام، هل ستكون دولة الكيان "شريكا" في المؤتمر عبر تلك التقنية المستخدمة، أم هناك "جدار الكتروني" يمنعها من الدخول وقت ما تريد...!

هو لقاء شكلا ومضمونا، مقدمة ومؤخرة ليس سوى "بهرجة سياسية"، فلو حقا كانت القضية الوطنية هي دافع اللقاء لما كان بتلك الطريقة الساذجة والمعيبة،

فاللقاء لقادة العمل وليس لخبراء وناشطين... إلا إذا تغيرت الصفات والمسميات والمهم..!

ملاحظة: ما قاله الرئيس الفرنسي ماكرون عن "صاحبة الجلالة الفنية" فيروز درس سياسي فريد... وتكثيف لعبارات باتت غائبة عن سياسة الصدفة... سلاما لفيروز رمزا لوطن كان وسيبقى!

تنويه خاص: كلما على الصراخ وزاد الوعيد الكلامي فتيقن أن "الكذب" لا غيره هو "الصدق" في القول اللغوي... من يهدد تكرارا ومرارا لن يضرب... وإسألوا "خليل"!

لما لم تلغ "حكومة حماس" اتفاق أوسلو؟!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حركة حماس وبعض قوى من تحالفها السياسي الراهن، تصر بمناسبة أو بدون على النيل من توقيع اتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا باتفاق أوسلو، دون أن تقدم مرة واحدة نقدا موضوعيا له، وتحاسب النص وفقا لما تعتقد، ودون التعامل معه كنص في حينه، بل وأنها تصر بشكل يثير كل أبواب الشبهات في العداء لذلك الاتفاق، وأن تتعامل وكأنه لا زال يمثل العقبة أمامها، رغم أنها لم تكلف ذاتها يوما لمراجعة النص وفقا للزمن، أو تتوقف أمام مجمل التطورات التي أصبحت من وراء ذلك الاتفاق. ولن نضيف جديدا أبدا، بالقول أن حماس تشارك كليا موقف اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو وبينت، وعتاة الحركة الصهيونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة دينس روس العداء المطلق للاتفاق، وعمل كل منهم بطريقته على منع التنفيذ واستكمال تطبيقه، فحماس تحت شعار "التنازل عن كل فلسطين" قامت بكل عملياتها العسكرية كي تمنح إسرائيل مبررا لوقف التنفيذ، فيما قاد اليمين الإسرائيلي وعتاة الصهاينة حملتهم تحت عنوان أن الاتفاق "تنازل عن يهودا والسامرة".

وحدة موقف وعمل مشترك بين طرفين يدعي كل منهما أن الاتفاق "تنازل .."
أدت عمليا لاغتيال اسحق رابين، ما أدى عمليا ولقّف مسار السلام على المسار
الفلسطيني – الإسرائيلي، ليعود كل من طرفي "عداء أوصلو" الى طريقته،
فقررت دولة الكيان العودة لاعتبار الضفة الغربية "يهودا والسامرة"، ومنعت في
كل وسائل إعلامها التعامل سوى مع ذلك التعبير، كونه جوهر المشروع
الصهيوني.

فيما عادت حماس الى الهدوء في تنفيذ العمليات العسكرية، حتى وصلت الى
التوقف الكامل منذ أن رعت قطر "اتفاقا أمريكا إسرائيليا" لتدجين حماس منذ
نهاية 2005، كجزء من النظام على طريق تنفيذ مشروع الفصل والتقسام.

ودون التذكير بأن "غالبية عمليات حماس" العسكرية ضد إسرائيل كانت في زمن
السلطة الفلسطينية الأول، عهد الخالد ياسر عرفات من 1994 حتى 2004، ثم
اصابها عطب مفاجئ ثمنه اتفاق مشبوه لا زالت عناصره سرية، لكنها تتكشف
يوما بعد آخر.

يبدو أن ذاكرة حركة حماس تعمل وفقا مؤشر "الانتقائية السياسية"، ووفقا لما
تراه هي وليس لما كان، وكي يتم وضع الأمر في سياقه، وتصويبا لنقاش
تاريخي، كيف لحركة تدعي كل ما لها ضد اتفاق أسس أول كيان فلسطيني فوق
أرض فلسطين، بوصفه ما تصف، ولو افترضنا أن لها الحق في قول ما تراه،
فهل لقيادة الحركة أن توضح للشعب الفلسطيني لماذا شاركت في النظام
"المشبوه".

والى حين التفكير، الذي يعرفه كل طفل فلسطيني ، بأنها نفذت أمرا لم يعد سرا،
عليها ان تكشف لماذا لم تعلن حركة حماس الغاء الاتفاقات الموقعة بعد أن فازت
بأغلبية ساحقة في المجلس التشريعي الفلسطيني يناير 2006، بل أنها لم تضع
يوما شرط التعليق أو التعديل أو التصويب لأي من عناصر الاتفاق، رغم ان
الواقع كان يسمح لحكومتها القيام بذلك.

حكومة حماس مارست كل سياستها الداخلية والخارجية ضمن الاتفاق، بل قاتلت
بكل قوة من أجل "امتيازات" الاتفاق، ومارست سياستها في العلاقات الخارجية
باعتبارها سلطة أوصلو وليس سلطة "المقاومة".

وخلال عام ونصف العام من الفوز التشريعي يناير 2006 حتى الانقلاب
الظلامي يونيو 2007، لم تفتح حكومة حماس وكتلتها التشريعية بابا لنقاش اتفاق
أوسلو، بل لم تطالب يوما أن يكون على جدول أعمال النقاش الوطني داخل
المؤسسة الرسمية، وأصابها "الخرس السياسي" عن اتفاق رأت فيه "سببا لكارثة
ما.

ولكن، بعد تنفيذ الانقلاب الذي كان ضمن خطة سياسية كجزء من خطة فصل
قطاع غزة وبناء كيانية خاصة، عادت الى لغتها ضد الاتفاق ما قبل يناير 2006.

ومع كل رفضها لاتفاق تعامل مع الانسحاب من الأرض الى أن تتفق مع
إسرائيل على تفاهات أمنية " طعام ومال مقابل التهدئة" معادلة لا علاقة لها
ببعد وطني، قامت قطر برعايتها وتمويلها المباشر بعد نيل موافقة أمريكا
والموساد.

ومع كل لقاء أو توافق مع حركة فتح، لم نقرأ اشتراطا حمساويا لتعليق اتفاق
أوسلو، او تعليق بعضا من نصوصه، حتى ورقة تشكيل "القيادة الوطنية الموحدة"
الأخيرة، ويبدو أنها تنازلت عن طلبها بالخروج من اتفاق أوسلو الذي لم يعد له
قيمة سياسية فلسطينيا، وكان يجب الخروج منه منذ سنوات، أو بالتحديد بعد قبول
دولة فلسطين في الأمم المتحدة عضوا مراقبا.

لكن حماس لا تتعامل مع الاتفاق كما تدعي بأنه "كارثة"، بل وسيلة استخدام
لأهدافها الحزبية جدا، سواء بالصمت أو بالضجيج.

بات لزاما على قيادة حماس أن تعيد النظر في سلوكها وممارستها السياسية وفقا
لواقعها، بعيدا عن ثقافة التخوين الساذج، والتي لو أريد قياسها وفقا لما حدث منها
لأصبح الاتهام يطالها وجدا.

ملاحظة: ما هي أخبار "اللجنة الوازنة" المكلفة بإنتاج "الفكر الاستراتيجي
الجديد"، بعد لقاء الفيديو كونفرس الفصائلي... هل لا زالت فكرة أم أنها فقدت
وزنها مع النشاطات "الوازنة جدا" للغضب الشعبي الذي غاب عن الحضور!
تنويه خاص: هل سمحت حكومة الرئيس عباس ضمن "صفقة سرية" لحكومة
حماس في غزة القيام بتصديق أوراق رسمية... وهل سيتم الاعتراف بتلك

الوثائق...بدها توضيح يا دكتور اشتية..المسألة تتعلق بمصير ناس مش وشوشة
بين فلان وعلنتان!

"ما حك جلدك قبل ظفرك أحد"... يا فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ أيام بعد "هزيمة" رسمية فلسطينية في الجامعة العربية،
نتاج سوء إدارة وتقدير لغياب الرؤية، أعلنت أمريكا عن اتفاق تطبيعي جديد بين
مملكة البحرين ودولة الكيان الإسرائيلي، رغم "التطمينات" التي نشرها أمين سر
تنفيذية منظمة التحرير عن الموقف البحريني، بعد حديث "هاتفي" بتمسك المملكة
بالمبادرة العربية والسلام الشامل، وهو أيضا فشل يضاف الى كميات الفشل
المتراكم.

وكما جرت "العادة" مؤخرا سارعت الفصائل الفلسطينية من ألفها الى يائها
بإصدار بيانات لم تبق كلمة سوى سردتها، وهددت بكل أنواع الأسلحة اللغوية،
وتوعدت الموقعين بما لن يسرهم، وذهب البعض أبعد قليلا بأن أعلن بدء "ثورة
شعبية عربية"، متناسيا ان كل تلك الفصائل فقدت "صدقيتها" مع شعبها
الفلسطيني قبل الشعوب العربية، وأنها لم تعد محل ثقة بفعلها وواقعها المصاب
بحالة من "الجدري السياسي".

بعد اتفاق التطبيع الإماراتي مع الكيان، تبارت الفصائل ومعها الرئيس محمود
عباس بقول كل ما خطر ببالهم غضبا او ادعاء بغضب، وكل ما نتج من فعل عن
"فيضان الغضب" كان لقاء كونفرنسيا على أمل أن يتحقق يوما ما شيئا ما لفعل
ما، وكأن الأمر يحتاج الى دراسة وتمحيص وكيفية رد مباشر، وليس سحب
مغلف القرارات المتراكمة منذ 2005 لوضع نهاية لنكبة نفذوها بجدارة، ولو
نفذوا مهام الوطنية كما حدث مع مسار الوكسة الانقسامية، لما كان المشهد
سوداويا كما هو، والذي قد يزداد ظلما.

كيف يمكن لأي عربي، بعيدا عن النظم، يمكن أن يخرج مؤيدا للقضية
الفلسطينية، وهو لا يرى خطوة عملية واحدة تعطيه قوة للتحدي، فهل يمكن أن

تتحرك الشعوب العربية وأهل فلسطين جالسين لا يفعلون سوى "اللطم" و"النواح"، هل يمكن أن يصدق أن الموقف الفلسطيني حقا يرفض تلك الأحداث المأسوية وهو لا يرى مظاهر شعبية واحدة في الضفة والقدس تتحدى المحتل.

كيف له أن يصدق أن الفلسطيني حقا يرفض وهو يسمع بأن حماس وغيرها تمتلك من "القوة العسكرية" ما يمكنها أن تزلزل الأرض تحت أقدام الغزاة، ولها من "الصواريخ" ما يضرب تل أبيب وما بعد تل أبيب، فيما لا يشاهد واقعا سوى كيفية بحثها عن "تفاهات" مع دولة الكيان، "مال مقابل الهدوء والطعام"، فهل من يبحث تهديئة مع عدو حقا يريد أن "يزلزل" الأرض تحت أقدامه، ويحيل حياة سكان الكيان الى جحيم.

كيف يمكن للمواطن العربي، أن يصدق جدية الرسمية الفلسطينية وفصائل بلا عدد، يمكنها أن تقاوم الانحدار العام وهي تبحث عن مال من أنظمة هي أداة لتنفيذ المؤامرة ضد القضية الوطنية.

كيف يمكن للمواطن العربي، ان يؤمن حقا بأن الموقف الفلسطيني حقيقي بما يقول، وهو لا يرى أي أثر على إنهاء الانقسام، والذي هو قبل غيره أهم خطوة لدعم المشروع التهودي، وأكثر خطورة بكثير من أي علاقة تطبيعية عربية لازال قائما، بل ويتعزز يوما بعد آخر، خلافا للكلام.

كيف يمكن للمواطن العربي، أن يصدق الفلسطيني بأنه يقف على تناقض كامل مع العدو وهو يفتح في ذات اللحظة "حوارا" معه بشكل أو بآخر، من أجل كيفية إعادة أموال المقاصة، فيما حماس تبحث عن صفقة معه حول "الأسرى"، مع مشروعية الطلب، فالتوقيت شبهة بذاته، لحرف مسار عن مسار.

كيف يمكن لعربي ان يصدق أن الفلسطيني سيذهب الى الرد المستحق، وهو يرى ان طرفي الانقسام ينسقان مع الكيان كل لمصلحة ما، دون تنسيق بينهما، فلا السلطة تنسق مع حماس فيما تفعل، ولا حماس تخبر السلطة بما تقوم به مع إسرائيل.

كيف يمكن لعربي أن يصدق أن الفلسطيني الرسمي والفصائلي سيبدأ رحلة كفاح جدية وهو مرتعش من اتخاذ خطوة عملية واحدة لفك الارتباط، وأولها تعليق

الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين، وتسليم حماس قطاع غزة لحكومة السلطة، على طريق تشكيل "حكومة مواجهة شعبية" وليس تقاسم وظيفي عبر قنوات انقسامية..

عندما يبدأ الفعل الفلسطيني بكل مستوياته في الرد على الظلامية السياسية، لن ينتظر المواطن العربي نداء من أحد ليخرج من "المحيط الذي كان هادرا الى الخليج الذي كان ثائرا"...

ما حك جلدك قبل ظفرك أحد... ولن نقول غير ظفرك كما المثل الشعبي، فلا زال هناك مخزون كفاحي في بلادنا لكنه ينتظر الظفر الفلسطيني بعد أن قلمه البعض المتهاك!

ملاحظة: بيان الخارجية التونسية حول سلوك الوفد الفلسطيني يثير علامات استفهام سياسية.. لماذا سحب المشروع قبل التصويت... الرد بأنه لمس غياب التوافق ليس كاف... وكفاكم استخفاف!

تنويه خاص: أي رمزية سياسية اختارها ترامب ليعلن عن اتفاق التطبيع الجديد يوم 11 سبتمبر... كأنه ينتقم من العرب بالعرب!

"مقاومة التطبيع الهاتفية!"

كتب حسن عصفور / حسنا فعلت السلطة الفلسطينية، انها أعادت التركيز على ملف "التطبيع" العربي مع دولة الكيان، ووضعته مجددا على طاولة النقاش السياسي، لكنها سقطت سقطة كبيرة بأنها أغفلت كل مظاهره مع بلدان عدة، و فقط اختارت دولة الإمارات لتكون هي عنوان الحدث، ما أنك موقفا الى حد عدم الاقتناع بجديته، بل وبمصداقيته.

محاولة رموز السلطة الفلسطينية وغالبية القوى السياسية، اعتبار أن ما حدث يمثل "خيانة" للقضية نتاج الاتفاق الثلاثي كان موقفا ملتبسا جدا، بل أن هناك من ذهب ليضع تصورات لـ "تحالفات" محورها النيل من فلسطين، دون ان يدرك

هذا البعض أنه يروج لفكرة صهيونية هدفها المركزي بناء جدار جديد بين الفلسطينيين ومحيطه.

وكي لا يبقى الأمر مباحا للهلوسة السياسية، فالتطبيع ليس حدثا فرديا عربيا، وقد بدأ رسميا مع مصر بكل ثقلها، وهي السند الأساسي للشعب الفلسطيني، وحاضنة كل اتفاقات المصالحة لردم الانقسام، الذي هو دون غيره الطعنة الكبرى للقضية الوطنية، وكل من يموله هو "عدو" لفلسطين، كما ان الأردن لها علاقات كاملة مع إسرائيل، دون أن تتخلى عن مسؤوليتها مع فلسطين.

وبالتأكيد تعلم قيادة السلطة وحركة فتح وقوى أخرى، ان قطر مثلت "قاطرة" التطبيع السياسي - الإعلامي"، وهي ولا غيرها من قدمت الخدمة الأكبر للحركة الصهيونية، بإدخال روايتها لكل بيت عربي باسم مستعار "الرأي الآخر" ضمن عملية تسميم نادرة صممها مؤسس "القناة القطرية الصفراء" ديفيد كيمحي.

ولا نكرر القول بأن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان، لعب دورا في تمرير بعض علاقات عربية مع إسرائيل، والذي كان يجب أن ينتهي منذ عام 2005، بعد أن قرر شارون الغاء وجود السلطة الفلسطينية رسميا بالخروج من طرف واحد من قطاع غزة، كرسالة رسمية بانتهاء كل صلة بين الطرفين، وتمهيدا لصناعة "الانقسام" بالشراكة الأمريكية القطرية.

تركيز السلطة وقادة فتح، على موقف الإمارات في التطبيع، وهو موقف مرفوض وطنيا وسياسيا، أفقد الرواية الفلسطينية كثيرا من صدقها، خاصة بعد أن أقدمت السعودية والبحرين بخطوات "تطبيعية" ما، فيما يقيم مندوب قطر في القدس وليس في رام الله، كتأكيد على "الشراكة التطبيعية" بين دولته والكيان.

ولذا، وقبل أيام من انعقاد مجلس وزاري عربي لبحث القضية الفلسطينية، فالموقف الرسمي ليس كما يكتب البعض منهم، وأن العرب ملتزمين بمبادرة السلام العربية، فتلك مقولة تماثل قول أمريكا ملتزمين بـ "حل الدولتين"، كلام لا وزن له في عالم السياسة أبدا.

لو أريد حقا، صناعة موقف عربي الى جانب القضية الوطنية، وجب إعادة صياغة التعامل مع الأمر وفقا لقواعد سياسية واضحة ومنها:

أولاً: تعليق الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان، كمفتاح للضرورة للمصادقية بمواجهة التطبيع.

ثانياً: تشكيل وفد فلسطيني موحد يقوم بجولة عربية سريعة لتحديد قواعد العمل ما قبل اللقاء الوزاري.

ثالثاً: مشاركة وفد رسمي فلسطيني يضم حماس والجهاد مع قوى منظمة التحرير في الاجتماع القادم.

رابعاً: تحديد قواعد الموقف من مفهوم "التطبيع"، وألا تستمر نزعة العدائية للإمارات، وتعاونية مع غيرها رغم أنهم مطبوعين بأخطر حالاً.

خامساً: الكف عن صناعة "عدائية مجانية" مع المحيط، وكان من الأفضل، ولا يزال عقد لقاء رسمي فلسطيني إماراتي بعيداً عما حدث، وقبل توقيع الاتفاق مع دولة الكيان في واشنطن.

سادساً: في حال تعثر اللقاء الفلسطيني – الإماراتي، من المهم أن يتم وضع ورقة تحدد "مطالب فلسطينية" يمكن أن تتبناها الإمارات قبل التوقيع، ويتم إرسالها بطريقة ديبلوماسية ما.

سابعاً: وقف كل حملات التطبيل الإعلامي غير الموقفة، بل والتي كانت فاشلة بامتياز.

هل يمكن ذلك، نعم، هل يراد ذلك، تلك مسألة بيد الرئيس محمود عباس لا غيره.

ملاحظة: أن يقبل إسماعيل هنية درع مقدم من حركة "إسلاموية" في لبنان تصفه بـ "الرئيس" .. فتلك سقطة سياسية كبيرة.. كان له ألا يقبلها أو يتصور بها... السقطات تتراكم يا "أبو العبد"!

تنويه خاص: غير مفهوم كيف لحركة فتح تجاهل محطات هامة في تاريخها الكفاحي، كما فعلت بتجاهل عملية ميونيخ 5 سبتمبر /أيلول 1972...تاريخ الحركة ليس خاضع لمزاجية هذا أو ذاك فهو حق لشهداء وأسرى ومن دفع ثمننا لها!

من "مواجهة الفعل...الى "انتفاضة الكلام"!

كتب حسن عصفور/ لعل قمة ديفيد في سبتمبر 2000 كانت آخر محاولات إسرائيل لتحطيم كل إمكانية لصناعة سلام بين الفلسطيني والإسرائيلي، الذي بدونه لن يكون هناك نهاية للصراع أيا كان عدد الدول العربية التي تقوم بتطبيع العلاقات، كون المواجهة المستمرة في ذات المكان، حيث وجود ما يقارب الـ 8 مليون فلسطيني فوق أرض فلسطين، رقم لا يمكن إطلاقا تذويبه سياسيا أو جغرافيا، خاصة بعد تجارب كل ما سبق من كوارث إنسانية طالت شعب فلسطين.

ما قبل قمة الكمب، حاول الشهيد الخالد بكل الممكنات السياسية عدم الذهاب الى تحطيم "الحجر الأخير" من جدار الفصل بين العدوان - الاحتلال والسلام، رغم ان جوهر الأمر انتهى موضوعيا باغتيال رابين بعد توقيعه الاتفاق مع منظمة التحرير وقائدها التاريخي المؤسس ياسر عرفات، لكنه حاول تدوير كل زوايا الممكن، وخالف رأي في "خلية إدارة المواجهة السياسية" بالذهاب الى خيارات أخرى، مع أنه لم يغلق الباب لزرع عناصر المواجهة بكل أشكالها، كما حدث في "هبة النفق" 1996، التي كانت الدرس الأول لقوى الاحتلال وحكومتهم، وأيضا لتلك القوى التي شكلت سكيننا طاعنا في ظهر "الوطنية الفلسطينية وكيانها الأول فوق أرض فلسطين".

في قمة كمب ديفيد، لم يكن الأمر قياسا بمشروع مساحة الأرض التي سينسحب منها جيش الاحتلال، كما يحاول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (الأكثر توازنا سياسيا بين رؤساء أمريكا نحو صناعة السلام الممكن) القول دوما، ان أبو عمار رفض صفقة الانسحاب بنسبة 95% من الضفة والقدس وقطاع غزة، مع وقف أي سيادة فلسطينية على منطقة البراق التي تضم الحرم القدسي وكذلك حائط البراق، وفقا لبعث ديني وسياسي، حيث حاولت مقترحات كلينتون أن "تهود تلك المناطق"، وهو ما كان العنصر الحارق لها، فيما حاولت مصادرة جزء هام من قلب المدينة المقدسة وبلدتها القديمة للبعد التهودي.

رفض القائد المؤسس انطلق من جوهر الفهم السيادي، ولذا كانت نهاية المقترح التسووي الذي كان "الأكثر توازنا واقترابا من حل ممكن، ولعله ذهب مع

التاريخ، وسيصبح موقع دراسات وبحث، الى أن تتوفر ظروف تاريخية تعيد لعناصر التوازن قدرتها.

وللتاريخ، قاد الخالد تلك "المواجهة السياسية" وهو يعلم تماما أن ذلك سيقوده الى حركة مواجهة قد تكون نهاية حياته الشخصية، وأدرك قبل مغادرة مكان القمة أن قرار التخلّص منه وتحضير "البديل" قد بدأت، وهو ما أكده رئيس حكومة الكيان في حينه إيهود باراك، الذي عارض اتفاق أوسلو عام 1993 رغم أن منصبه كان يمنعه من الحديث السياسي (رئيس أركان جيش دولة الكيان)، فبعد ساعات من مغادرة كيب ديفيد أعلن أن "ياسر عرفات لم يعد شريكا في عملية السلام".

إعلان ليس ببدء حرب عسكرية فحسب، بل بحرب سياسية تدميرية تبدأ بالخلّاص من "قلعة التكوين الوطني أبو عمار" ولذا تم الاتفاق بين باراك والإرهابي شارون على القيام بعملية اقتحام المسجد الأقصى يوم 28 سبتمبر 2000، لتنتقل شرارة المواجهة العسكرية الأطول في تاريخ الصراع، لتنتهي باغتيال الخالد أبدا أبو عمار 11 نوفمبر 2004، وخلالها تقدمت أمريكا والرباعية الدولية بكم من المبادرات السياسية توازي ما تم تقديمه فيما سبق، والمفارقة ان دولة الكيان ترفضها جميعا، رغم أنها جوهريا أقل مصداقية من مقترحات كلينتون.

اليوم، تقدم أمريكا صفقتها التي لا علاقة لها بأي مقترح تسويي أميركي، لا مضمونا ولا شكلا، وهي ليست سوى إعادة صياغة مستحدثة للمشاريع الصهيونية – الإسرائيلية للحل القائمة على حصار الكيانية الفلسطينية جغرافيا وسياديا، وهي أقرب خطة أمريكية لمشروع شارون الإرهابي الأكبر، خطة من أجل بناء "حكم ذاتي لمحميات سبع" في الضفة خالية من الدسم الكياني في القدس، مع حالة استقلالية خاصة في قطاع غزة، تشكل حكم ذاتي في إطار 42 % من أرض دولة فلسطين وفقا لقرار 67 / 19 لعام 2012.

الرسمية الفلسطينية أعلنت "رفضا كلاميا" للخطة الأمريكية لكنها توقفت عند حدود الكلام، بل أن هناك محاولات للتعامل "الإيجابي" معها من خلال حركة انتخابية تفرز مجلسا تشريعيا لـ "سلطة ترامب المقترحة".

المواجهة الكبرى للمؤامرة بين 2000 و2004 واجهت مشروعا تهويديا وتدميريا للكيانية الناشئة، رغم انها لم تضع نهاية له، لكن الخطر الراهن هو انحصار المواجهة مع الجديد الأمريكي في سياق كلامي مع "تفاعل إيجابي"... دروس المواجهة الكبرى في ذكرى انطلاقها لم تنته بعد، ولا زالت حاضرة، وهي التي يجب أن تكون رائد المسار السياسي في التعامل مع صفقة ترامب، وليس "تدوير أركانها" للتوافق مع جوهرها بمسمى رفضها...

الانتقال من "انتفاضة الكلام الى انتفاضة الفعل" هو طريق منع التعايش مع خطة التصفية الأمريكية للقضية الوطنية"...و على فتح بصفتها عامود الخيمة ألا تقع في معادلة الابتزاز الجديدة، التي تم صناعتها، أن هناك بديل لها في حالة رفضها (فتح أم حماس)!

ملاحظة: 28 سبتمبر 1970..كم هو قاس على الروح الإنسانية بأن تسمع خبر رحيل الخالد الأول جمال عبد الناصر..زعيم صناعة محلية خالصة، فلاح مصري صنع مجدا لأمة فكان الثمن أن لا يستمر لكسر ظهر الأمة...يا جمال كم أنت باق!

تنويه خاص: بعد حادثة مقتل أبناء الزعزوع واعتقال أحدهم، لماذا لم تطلب حماس من سفارة فلسطين متابعة الأمر مع الجهات الرسمية في مصر، رسالة كانت ستحمل "معنى سياسي"، ولكن تفاصيل صغيرة تكشف مكنون كبير..الباقى عندكم!

"منيو" كوشنر لـ "القيادة" الفلسطينية المطلوبة..وبينه!

كتب حسن عصفور/ خلال فترة إسبوعيين، أعلن صهر الرئيس الأمريكي وتاجر العقارات المسمى مبعوثا لصناعة "السلام" في المنطقة العربية غاريد كوشنر، عن رغبته بوجود "قيادة" فلسطينية غير الموجودة حاليا، وربط العرض المقدم من "عمه" الرئيس بتلك القادمة.

البعض الفلسطيني سبق له أن وقع في "فخ أمريكا" عام 2002 خلال حصار الشهيد الخالد أبو عمار، وسال لعبه بحثا عن ذات الطلب بوجود قيادة غير قيادة ياسر عرفات، ووقف متحديا قائد الثورة، الذي كان في حينه "شهيدا حيا"، لخدمة الرغبة الأمريكية.

وبعد ما حدث لمن انساق مع الطلب الأمريكي، قد لا يجد كوشنر طلبه، ولا نريد الجزم أنه لن يجد، فبعض النفوس في المحيط السياسي القائم مصابة بفيروس النذالة الوطنية، وبعضها قد ينتظر فرصة مناسبة ليتقدم عبر "ثوب ثوري"، لكن توفيراً للإنهاك وإضاعة الوقت، وبصفة كوشنر تاجر صفقات عليه ألا يترك الأمر مفتوحاً، بل من واجبه أن يتقدم بعرض "لائحة أسماء" (منيو) من الشخصيات – القوى، التي يمكنها أن تكون الأقرب إلى القلب الأمريكي، وليمنح الشعب هامش اختيار منها ما يلبي تلك الرغبة التي لا تتوقف في كيفية إزاحة "الفلسطينية" هوية وقضية من الخريطة السياسية – الجغرافية.

كوشنر منذ مدة وهو يشرح ما يريد، بل أنه يصر على وجود عرض تم تقديمه للفلسطينيين، وكي لا يبقى الأمر اجتهادا أو نشر جملا مبتورة، فالأفضل وطنياً، أن يتم نشر كل النص الأمريكي كما وصل رسمياً إلى مقر الرئيس محمود عباس، وأن لا يقتصر الأمر على نشر "كلمات" منه، ليصبح النص بذاته سلاحاً من أسلحة المواجهة.

وكي لا يبقى أمر الرغبة الكوشنيرية سيدة المشهد، وجب تحريك المشهد والانتقال من موقف قاصر وربما قاصر جداً إلى فعل وبعض فعل مختلف، فالرد ليس تصريحاً أو بياناً لهذا أو ذاك، وليس "تغريدة صماء" تكتب ويعتقد قائلها أنها زلزلت الأرض، لنكتشف أنها تدور في فراغ، وأن أمريكا لا تقيم وزناً لثرثرة الكلام، أي كانت قناعة قائله بما قال.

من التجارب الفلسطينية التي يجب أن تكون حاضرة للاستفادة منها وتقييمها بكل جوانبها، ولحظات "الضعف الوطني" خلالها، يجب العمل على تقييم تجربة الحصار الكبير والتآمر الكبير على الخالد المؤسس، لكي يتم تجنب ما كان في المواجهة القادمة، وضمنها يجب قراءة العلاقة مع الشعب الفلسطيني قبل الفصائل الفلسطينية.

يعتقد البعض أن الاتصالات الهاتفية من هذا المسؤول الفلسطيني وذاك، أو بيان فصيل هنا أو هناك يمثل "حصانة سياسية" في مواجهة الرغبة الكوشنيرية، ولأن الكلام في الحالة الفلسطينية، ومنذ حصار أبو عمار، أصبح متحولاً وفق المصلحة، التي بدأ واضحا أن مركزها ليس في فلسطين، لا يجب الارتكان اليه! حتى ساعته، ومنذ الإعلان الأمريكي الثاني بطلب وجود "قيادة غير القيادة" (الأول كان يونيو 2002)، لا يوجد أي فعل حقيقي يظهر أن تلك الرغبة لن تر النور، وأن الذي كان يوما ليس سوى "سقطه وطنية" تم تداركها عام 2020، بعد ان كشفت أوراق المناورة وخدمتها الكبرى، فلا زالت حركة المواجهة قاصرة على بيان جاف أو تصريح مرتبك، وغياب كلي للحركة الشعبي الفلسطينية، التي كانت دوما السياج الواقعي الحقيقي لقيادة الثورة والمنظمة والسلطة والزعيم الخالد ياسر عرفات.

لا يحتاج أي سياسي متابع الى جهد كبير ليكتشف أن علاقة "القيادة" بالشعب الفلسطيني تكاد أن تكون فقدت كل اتصال، بما فيه التواصل الاجتماعي، لم نشهد فعلا شعبيا واحدا يمكن لأمریکا أن تقيم له وزنا، ولم يتم وضع آلية فعل شاملة ليس لصد تلك الرغبة، بل لصد كل الخطة الأمريكية، ويبدو أن القاصرين وطنيا استبدلوا الفعل الشعبي بالبيانات الحزبية، ولعل منهم من يراهن على "تغيير حقيقي" لما بعد "اللقاء الكونفرنسي" بين بيروت ورام الله، متجاهلين أن ردة الفعل الشعبية ستكون هي الغائب الأكبر لما بعد الحفلة الكلامية لفصائل بعضها ينتظر رنة هاتف ليكون "جزءا من الرغبة الكوشنيرية الكامنة.

كوشنر لم ينطق عما يجهل، وأي كانت قدراته السياسية محدودة جدا، لكنه ينطق عن معلومة أمنية – سياسية، قياسا بما هو قائم، وما لم يتم إحداث اختراق جدي في العلاقة بين "اللي فوق مع اللي تحت"، سيكون القول الأمريكي الأقرب للتنفيذ مع وجود "أفاعي سياسية" داخل البيت الفلسطيني...

الحصانة الشعبية مفقودة فاعملوا على اعادتها والسبل اليها واضحة ومعلومة ولا يوجد بها أسرار...احترموا الناس وتفاعلوا مع حاجاتهم، ولا تتعالوا عليهم، وقاوموا أمراض باتت مزمنة، فهذا بعض مما يجب ودونه كل كلامكم الى نسيان، وكلام كوشنير الى تنفيذيان!

ملاحظة: خطاب الرئيس قيس سعيد عن "الخيانة" يمثل انعطافة نوعية في مسار المشهد التونسي... تهديد علني صريح بدون مكياج متوعدا "الفئة الضالة"... هل يعيد قيس لتونس ربيعها السعيد لما قبل الخطف... ذلك هو السؤال!

تنويه خاص: أعلنت حركة فتح (م7) في الضفة بأنها لن تسمح بوجود "السلاح غير القانوني" أي كانت الظروف... طلب صحيح بس بدها شوية تحديد "شو هو القانوني" .. وبلاش يصير عسر فهم والباقي عندكم!